توهُّم طرح الحرف الزائد عند ابن سيده (ت٤٥٨هـ) في معجميه المخصص والمحكم والمحيط الأعظم

The delusions of subtracting the extra letter according to Ibn Sayidaa (D.458ah) in his dedicated and arbitrator dictionaries and the Great Ocean

ليلى عباس عمر
د. نبيلة شكر خورشيد
أستاذ مساعد
جامعة كركوك- كلية التربية للعلوم الإنسانية

Laila Abbas Omar
Dr. Nabila Shukr Khorshid
Assistant professor
Kirkuk University - College of Education for Human Sciences

laylaabbasomar1992104@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٢/٩/١٩ **تاريخ القبول** ٢٠٢٢/١١/٧

الكلمات المفتاحية: التوهُّم، طرح، الحرف الزائد، ابن سيده، المشتقات

Keywords: delusion, subtraction, extra, letter, Ibn Saydah, Derivatives

الملخص

التَّوهُّم ظاهرة لغوية مهمة، وقد عرفها القدماء من اللغويين والنحويين، واستعملوها في توجيه بعض النصوص النحوية والصرفية التي خرجت عن أقيسة اللغة العربية، وقد اختلفوا في هذه الظاهرة من جوانب عدة سواء في استعمال المصطلحات الدالة عليها أو في القول بوقوعها في اللغة العربية.

وقد أشار ابن سيده إلى جملة من المسائل الصرفية التي وجهت على التَّوهُّم حيث اعتنى بذكرها والوقوف عليها بغية معرفة العلة وراء حملها على التَّوهُّم، ونسب القول في بعض هذه المسائل إلى غيره مم العلماء، وهذا ما جعلنا نرصد مسائل التَّوهُّم الصرفي عنده، وتنوعت هذه المسائل منها ما كان في الصيغ ومنها ما كان في طرح الحرف الزائد وأصالة الحرف الزائد، فضلاً عن توهُّم الحركة، وجاء هذا البحث الموسوم بـ (توهُّم طرح الحرف الزائد عند ابن سيده (ت٤٥٨هـ) في معجميه المخصص والمحكم والمحيط الأعظم)؛ للكشف عن أحد أنواع التوهُّم الصرفي عند ابن سيده، ويهدف إلى التعريف بالتَّوهُّم والوقوف على أسبابه وموقف العلماء منه، فضلاً عن عرض مسائل توهُّم طرح الحرف الزائد والتي وقعت في جمع التكسير بنوعيه القلة والكثرة، وفي المشتقات والتي تضمنت اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

Abstract

Illusion is an important linguistic phenomenon, and the ancients, linguists and grammarians knew it, and used it to direct some grammatical and morphological texts that came out of the measurements of the Arabic language.

Ibn Sayyidah referred to a number of morphological issues that were directed at delusion, as he took care of mentioning them and standing on them in order to know the reason behind their illusion, and attributing the saying in some of these issues to other scholars, and this is what made us monitor the issues of morphological delusion with him, and these issues varied, including What was in the formulas, including what was in the subtraction of the extra letter and the originality of the extra letter as well as the illusion of movement, and this research came tagged with (Illusion of subtracting the extra letter in Ibn Sayyidah (d458ah) in his dedicated, arbitrator, and the greatest lexicon) To reveal one of the types of morphological delusion according to Ibn Sayyidah, and it aims to define delusion and determine its causes and the position of scholars on it, as well as presenting issues of delusion by subtracting the extra letter that occurred in the collection of cracking, both types of few and many, and in derivatives that included the name of the subject, the name of the object and the suspicious adjective.

المقدمة

الحمد لله عظيم الشأن، والصلاة والسلام على أشرف الناطقين باللسان العربي المبين، سيدنا ونبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أمَّا بعد:

التوهُّم ظاهرة من ظواهر اللغة العربية، عرفها اللغويون واستخدموها في تفسير المسائل التي خرجت عن أقيسة اللغة العربية في محاولة منهم للتوفيق وتحقيق الانسجام بين ما قد يظن من غلط أو خطأ والتي لا ريب في صحتها وبين القواعد الثابتة، ومحاولة تفسير مجيئها على هذا النحو، واللغة العربية لغة متصرَّفة، والكلمة فيها تتكون من الحروف، وقد ميَّز الصرفيون بين الحروف الأَصلية للكلمة والحروف الزائدة، فالحروف الأَصلية لا تسقط من الكلمة في مختلف تصاريفها إلَّا لعلة تصريفية، أَمَّا الزائدة فإنَّها تسقط من الكلمة في بعض تصاريفها لغير علة، وقد وقع التوهُّم في بعض الكلمات بناءً على حروفها الأَصلية والزائدة، وهذه دراسة في ظاهرة التوهُّم في طرح الحرف الزائد عند ابن سيده في معجميه، إذ أنَّ للتوهُّم حضوراً في المعجمين ويتضح ذلك من خلال رصد ابن سيده للمسائل الصرفية التي وجهت على التوهُّم، ولا سيما في بابي جمع التكسير والمشتقات.

ويهدف البحث إلى دراسة ظاهرة التوهُّم؛ لتحديد فيما إذا كانت هذه الظاهرة موجودة حقاً في اللغة العربية، والوقوف على مسائل توهُّم طرح الحرف الزائد؛ للكشف عن حقيقة هذه المسائل الصرفية التي حُملت على التوهُّم، وفيما إذا كان بالإمكان تأويلها بعيداً عن التوهُّم.

أمَّا تقسيم البحث فقد جاء في مقدمة وتمهيد ومطلبين وخاتمة، تناولنا في التمهيد تعريف التوهُّم لغةً واصطلاحاً، وأبرز الأسباب التي أدت إلى وقوع التوهُّم، فضلاً عن موقف العلماء من التوهُّم قديماً وحديثاً، وأمَّا في المطلبين فقد تناولنا المسائل الصرفية التي حملها ابن سيده على التوهُّم ورتبنا الكلمات فيهما على أساس جذر الكلمة، وقد قدمنا التوهُّم في الجمع على التوهُّم في المشتقات بناءً على الكثرة، فجاء المطلب الأول بعنوان: توهُّم طرح الحرف الزائد في الجمع، أمَّا المطلب الثاني فكان بعنوان: توهُّم طرح الحرف الزائد في المشتقات، وفي الخاتمة ذكرنا أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

وقد اعتمدنا في البحث على مصادر مهمة كان من أبرزها العين للخليل، والكتاب لسيبويه، والخصائص والمنصف لابن جني، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي وغيرها، والله أسأل أنْ يكون هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

التمهيد

قبل الخوض في المسائل التي حُملت على التوهُّم عند ابن سيده لا بدَّ من الوقوف على مفهوم التَّوهُّم في اللغة والاصطلاح.

التَّوهُّم لغةً:

مصدر على وزن (تَفَعَّل) من الفعل (تَوَهَّم) المزيد بحرفين، وفعله الثلاثي (وَهَمَ – يوهم – وهماً)، والوهم عند الخليل: "وهم القلب، والجميع: أوهامٌ ... وتوهمت في كذا، وأوهمته، أي: أغفلته. والتُهمةُ اشتقت من الوهم، [وأَصلُها: وُهمة]، اتَّهَمَتُه: افتعلته، وأَتهمته، على بناء أَفْعَلْتُ، أي: أَدخلت عليه التُّهَمة. ويقال: وهِمْتُ في كذا، [أي: غَلِطتُ]. ووَهَمَ إلى الشَّيء يَهِيمُ، أي ذَهَبَ وَهمُه إليه. وأَوْهَمْتُ في كتابي وكلامي إيهاماً، أي أسقطتُ منه شَيئاً. ووَهِمَ يَوهَمُ وهما، أي غلط"(١)، فقد فرّق الخليل بين دلالتين للتَوَهُّم بحسب تجردِه وزيادته وهما الغَلط والإغفال.

في حين ذهب الصاحب بن عبَّاد إلى أَنَّ: "وَهِم، وأَوهم، وتَوَهَّم يأَتي بمعنى واحد، أَي: أَغْفَل، قال: "وَهِمْتُ أَهِم، وأَهَمتُ، ووَهِمتُ وتوهَّمتُ كذا، وأوهمته: أغفلته ... ووهمت وأنا أَوهَمُ وَهماً غلِطت، فأنا وَاهِم ووَهم"(٢).

وقال الجوهري: "وَهِمتُ في الحساب أَوهَمُ وهماً، إذا غلطت فيه وسهوت. ووهمت في الشيء بالفتح أهم وَهماً، إذا ذهب وَهمُكَ إليه وأَنتَ تريدُ غيره. وتَوَهَّمتُ، أي ظننت. وأَوهَمْتُ غيري إيهاماً، والتَوهيمُ مثله"(٣)، فالوَهَّمُ وفق هذا التعريف يدل على معانٍ عدة وهي الغَلّط والسَّهو، وتَوَهَّم يعني تكلّف الفعل، أي: يتكلف الوهم، ويُوهِم الآخرين بأَنَّه واهِمُ؛ لغرض في نفسه.

والوَهَّمُ عند ابن منظور: "مِنَّ خَطراتِ القلَّبِ، وَالَّجَمَّعُ أَوَهامُ، وَلِلقلبِ وَهمٌ. وتَوَهَّمَ الشيءَ: تخيَّله وتمثَّله، كَانَ فَي الوُجُودِ أَو لَم يَكُن. وَقَالَ: تَوهَّمتُ الشيءَ وتفَرَّستُه وتَوسَّمتُه وتَبَيَّنتُه بِمَعنى وَاحِدٍ؛ قَالَ زُهَيَّرٌ(٤) فِي مَعنى التَوَهُّم:

..... **فَلأَياً عَرَفتُ الدَّارَ بعدَ تَوهُّمِ**

---

(١) العين: ١٠٠/٤، وينظر: تهذيب اللغة: ٢٤٥/٦.

(٢) المحيط في اللغة: ٣٢٣/١.

(٣) الصحاح: ٢٠٥٤/٥.

(٤) ديوانه: ١٠٣، وصدر البيت: وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعدِ عِشْرِينَ حَجَةً.

وَاللهُ عزَّ وَجَلَّ لَا تُدرِكُه أَوهامُ العِبادِ. وَيُقَالُ: تَوَهَّمت في كَذَا وَكَذَا. وأَوهَمتَ الشَّيءَ إِذَا أَغفَلته. وَيُقالُ: وَهِمتُ فِي كَذَا وَكَذَا أي غلِطتُ ... وَوَهِمَ، بِكَسرِ الهَاءِ: غَلِط وسَهَا. وأَوهَمَ مِنَ الحِسَابِ كَذَا: أَسقط، وَكَذَلِكَ فِي الكَلَامِ وَالكِتَابِ. وَقَالَ ابنُ الأَعرابي: أَوهَمَ ووَهِمَ ووَهَّمَ سَوَاءُ[١]، فالنص يفيد بأنَّ الوَهَّمَ من خطرات القلب، وتَوَهَّمَ الشيء تخيله سواء أكان في الوجود أم لا، وأنَّ وَهَمَ تفيد معنى الغَلَط والسَّهو ، والحقيقة أنَّ القول في دلالة الوَهم على السهو فيه نظر؛ لأنَّ دلالة السهو قُصرت على الصلاة، قال الأزهري: ووَهِمتُ في الصَّلَاة: سَهَوتُ، فأَنا أوهَم"[٢].

ومِن خلال هذه التعريفات اللغوية في المعجمات العربية تبيّن أنَّ الوَهم مِن خطرات القلب، والتَوَهُّم هو التخيّل والافتراض وغلبة الظنّ.

التَّوَهُّم اصطلاحاً:

عُرِّفَ بأَنَّه: إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات"[٣]، وفحوى هذا الكلام يُظهر أنَّ التَوَهُّم أقرب إلى اليقين منه إلى الشك، فهو إدراك جزئي له علاقة ما بالظاهر. أو هو: "تركيب الصور بالمخيلة، والمفهوم يعني تارة القدرة على هذا التركيب، وتارة نتيجة ما تصنعه هذه القدرة"[٤].

وقد عَرَّفه اللّبدي بقوله: "عطف قائم على التخيل، أو الظن يبيح للمتكلم الخروج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام تَوَهُّماً لوجود عامل مُتَوَهَم "[٥]، وهذا يعنى أنَّه توهَّم عامل غير موجود، فأحدث عملاً متوهَّماً.

أمَّا عبدالله جاد الكريم فقد عَرَّفه بأنَّه: "تفسير تخييلي يضطر إليه النحاة والصرفيون، وذلك عن طريق الاستعانة بالمعنى في محاولة للتوفيق وتحقيق الانسجام بين قد يظن من خطأً في إعراب ألفاظ بعض التراكيب العربية الفصيحة، والتي لا ريب في صحتها وبين القواعد النحوية والصرفية، ومحاولة تفسيرها على هذا النظم"[٦].

ويلحظ أنَّ هذه التعريفات تتساوق مع دلالة التوهُّم في اللغة من حيث أَنَّه على التخيل والظن.

---

(١) لسان العرب: ١٢/٦٤٣-٦٤٤.

(٢) تهذيب اللغة: ٦/٢٤٦، وينظر: المحيط في اللغة: ١/٣٢٣.

(٣) التعريفات، الجرجاني: ١/٧١، وينظر: الكليات، الكفوي: ١/٣١٤.

(٤) المفاهيم والألفاظ في الفلسفة الحديثة، يوسف الصديق: ٩٨.

(٥) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٤٦.

(٦) التوهم عند النحاة: ٣٠.

موقف العلماء من التوهُّم قديماً وحديثاً:

التَّوَهُّم من الظواهر اللغوية الشائعة؛ إذ نجدها منثورة في الكتب قديماً وحديثاً، وقد اعتمدها الكثير من العلماء في توجيه مسائل نحوية وصرفية خالفت أقيستهم، ولهذا سنقف على آراء بعض القدامى والمحدثين لنبين مواقفهم تجاه هذه الظاهرة. فالتَّوَهُّم ظاهرة موجودة في كتب أئمة اللغة القدماء، فقد استعملوها في تفسير وتعليل بعض النصوص التي خرجت عن أقيسة اللغة العربية، وهذا يوحي بقبولهم لهذه الظاهرة، واتخاذها كمبدأ معمول به في تأويل تلك النصوص، فقد أشار القدماء إلى ذلك ضمن مصنفاتهم ولم يستبعد أغلبهم وقوع الغلط في لسان العرب، إلَّا أنَّهم وكما ذكرنا سابقاً لم يحددوا مصطلحاً جامعاً لهذه الظاهرة بل تعددت مصطلحاتهم في التعبير عنه، ممَّا أدى إلى غموض بيان موقفهم منه، وبالرغم من كل ذلك إلَّا أنَّ هناك من أنكر وقوعها في اللغة العربية، وعدها أمراً معيباً في حقها، وأنَّ الغلط لا يقع في كلام العربي؛ لذا سنقف على آراء أئمة اللغة لنحيط علماً بموقفهم تجاه ظاهرة التَّوَهُّم ووقوعها في لسان العرب.

إذ يعد الخليل أول من أطلق مصطلح التَّوَهُّم قاصداً به تفسير التعبير اللغوي الذي لم يستقم مع قواعد النحاة، وقد نسب هذا التَّوَهُّم إلى العرب أنفسهم(١)، وفسر الخليل العديد من النصوص التي خالفت القياس بأنَّها على التَّوَهُّم.

وانتهج سيبويه ومن أتى من بعده منهج الخليل في الأخذ بهذا المبدأ، فسيبويه بالرغم من أنَّه ينفي الخطأ عن العرب في قوله: "وإنَّما امتنعوا أنَّ يثنوا (عشرون) حيث لم يجيزوا (عشرونان)، واستغنوا عنها بأربعين، ولو قلت ذا لقلت: مائتانان وألفانان واثنانان. وهذا لا يكون. وهذا خطأ لا تقوله العرب"(٢)، إلَّا أنَّه حمل العديد من المسائل على التَّوَهُّم والغَلَط، وقد نسب الغَلَط إلى العرب في موضع آخر قائلاً: وزعم أبو الخطاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: ادعه من دعوت، فيكسرون العين، كأنَّها لما كانت في موضع الجزم تَوَهَّمُوا أنَّها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنَّه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رد يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنَّما هو غَلَط"(٣)، وبهذا لا يستبعد سيبويه وقوع الغَلَط في كلام العرب وقد وصفها بأنَّها لغة رديئة.

---

(١) ينظر: التوهم عند النحاة: ٣٣.

(٢) الكتاب: ٣/٣٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ٤/١٦٠.

وقد كان الفراء ممن أخذ بمنهج التَّوَهُّم في تعليل كثير من الوجوه الإعرابية التي تعرض له، وقد حمل في كتابه معاني القرآن مواضع كثيرة من آيات الكتاب على المعنى والتَّوهُّم، وكان يقيد بهما في تفسير هذه الآيات وتأويلها وهو بذلك من أوائل العلماء الذين توسعوا في الأخذ به مدخلاً لتعليل هذه الآيات وتوجيهها وفقاً لهذه الظاهرة أي المعنى والتَّوَهُّم، فهو أول من عبَّر عن مصطلح الحمل على المعنى (الحمل على التَّوَهُّم)، بمصطلح التأويل، على الرغم من أنَّه يشير إلى التَّوَهُّم في غير ذلك(١).

وقد علَّق الفراء على همز ما لا يهمز في الأصل، وذكر أنَّ الحسن قرأ(٢) **((وَلَا أَدرَاكُم بِهِ))** [سورة يونس: ١٦]، قال: "لعل الحسن ذهب إلى طبيعته وفصاحته، فهمزها لأنَّها تضارع درأت الحد وشبهه، وربما غلط العرب في الحرف إذا ضارعه آخر من الهمز، فيهمزون غير المهموز "(٣)، فبهذا قد يكون التَّوَهُّم راجعاً إلى السليقة اللغوية فالعربي لم يكن له قاعدة أو قياس يسير عليه بل يعتمدون على سليقتهم وطبائعهم، وفي هذا الصدد نقل ابن جني عن شيخه أبي علي النحوي قوله: إنَّما دخل هذا النحو كلامهم؛ لأنَّهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنَّما تهجم طباعهم على ما ينطقون به، فربما استهواهم الشيء فراغوا به عن القصد"(٤)، فقد علل أبو علي النحوي في هذا النص وجود الغَلَط في كلام العرب بأنَّها عائدة على اعتمادهم على طباعهم وسليقتهم في كلامهم لعدم وجود أقيسة أو أصول يعودون إليها، وهذا القول مما يؤكد على وقوع الغَلَط في لسان العرب.

ويعد المبرد من الذين أخذوا بالتَّوَهُّم ولكنَّه كان يستعمل مصطلح العطف على الموضع بمعنى العطف على التَوَهُّم، ولم يحمل شيئا من القرآن على التَوَهُّم، أمَّا قوله: "أفلا يزول هذا التوهُّم إلى يوم القيامة"(٥)، هذا لا يعني رفضه لمبدأ التَّوَهُّم؛ لأنَّه قالها متذمراً من حمل أبي العباس ثعلب إحدى المسائل على هذا المبدأ، فهو يرفض المبالغة فيه، وما يدل على أنَّه لم يرفضه هو تخريجه نصوصاً حملها على التَّوَهُّم أو الحمل على المعنى في كتابه المقتضب.

ومن العلماء الذين أخذوا بالتَّوَهُّم لكنَّهم استعملوا مصطلحاً آخر للتعبير عنه هو الزجاج فقد استعمل مصطلح الحمل على المعنى في تفسير كتاب الله تعالى، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وقولهَ عزَّ وجلَّ: **{وَأَن أَقِيموا الصَّلَاةَ واتَقُوهُ وَهُوَ الذي إليهِ تُحشَرُونَ}** [سورة الأنعام:

(١) ينظر: التوهم عند النحاة: ٣٧.
(٢) ينظر: الحجة للقراء السبعة: ٢٦٢/٤.
(٣) معاني القرآن: ٤٥٩/١.
(٤) الخصائص: ٢٧٣/٣.
(٥) نزهة الألباء: ١٧١.

٧٢]، فيه وجهان أحدهما أنْ تكون أمرنا لأنَّ نسلم ولأن نُقيم الصلاة ويجوز أنْ يكون محمولاً على المعنى؛ لأنَّ المعنى أُمِرنا بالإسلام، وبإقامة الصلاة"(١)، أمَّا ابن السراج فقد أفرد باباً خاصاً لموضوع العطف على الموضع فاستعمله بديلاً لمصطلح التَّوَهُّم في كتابه (الأصول في النحو) فحمل مسائل كثيرة عليه(٢).

ويعد ابن جني من أبرز العلماء الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة ووقوعها في كلام العرب، حيث خصَّص باباً في كتابه الخصائص بعنوان (باب أغلاط العرب)، فضلاً عن ذلك فإنَّه خصص فصلاً أخر للحمل على المعنى، وقال: "اعلم أنَّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً"(٣)، فهو وفق هذا النص يُصرح بوقوع هذه الظاهرة في اللغة العربية. وقال في موضع آخر : "إنَّما يجوز هذا الغَلَط عندهم لما يستهويهم من الشَّبه، لأنَّهم ليست لهم قياسات يعتصمون بها، وإنَّما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري(٤): **{وَمَا تَنَزَّلتْ بِهِ الشَّيَاطونَ}** [سورة الشعراء: ٢١٠]؛ لأنَّه توهم أنَّه جمع التصحيح نحو (الزيدون) وليس منه"(٥)، فهو أيضاً يشير إلى وقوع الغَلَط في كلامهم، وأنَّ العرب ليست لهم أقيسة بل حسب طبائعهم. وقد عبّر عن المقصود في الباب بأنَّ العربي قد يَتَوهَّم الشيء ويكون وَهمهُ صحيحاً؛ لأنَّه بناه على سليقته، بقوله: "إلَّا أنَّه وإنْ لم يحسن شيئاً من هذه الأوصاف صنعة ولا علماً، فإنَّه يجدها طبعاً ووهماً"(٦). فهذه النصوص وغيرها ممَّا ذكره ابن جني في كتبه يدل على أنَّه أخذ بمبدأ التَوَهُّم وعبَّر عنه بمصطلحات مختلفة، وأكد على وقوع الغلط والتَّوَهُّم في كلام العرب.

أمَّا أبو البركات الأنباري فقد قال: "العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغَلَط، فيعدل عن قياس كلامه، وينحرف عن سنن أصوله"(٧)، أي أنَّ العربي قد ينحرف عن سليقته

(١) معاني القرآن وإعرابه: ٢٦٣/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٦١-٦٨.
(٣) الخصائص: ٤١٣/٢.
(٤) ينظر: المحتسب: ١٣٣/٢.
(٥) المنصف: ٣١٠/١.
(٦) الخصائص: ٢٧٣/٣.
(٧) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٦٥/٢.

وأصول الكلام العربي، ويرى أنَّ الحمل على المعنى كثير في كلام العرب[١]. وأشار أبو حيان أيضاً إلى مثل في قوله: "التَّوهُّم معهود في لسان العرب"[٢]، وقال في موضع أخر: "بأنَّه من الأمور المعهودة في كلام العرب ولكنَّه لا ينقاس"[٣]، فالذي يُفهم من كلامه أنَّ التَّوَهُّم معهود في كلام العرب غير أنَّه لا يقيس عليه شيئاً.

ويعد السمين الحلبي من العلماء الذين وافقوا على الأخذ بالحمل على التَّوَهَّم، قال: "قوله تعالى: **{فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ}** [سورة المنافقون: ١٠]، وقوله[٤]:

مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصلِحينَ عَشِيرةً ولَا نَاعِب إلَّا بِبَينٍ غُرَابُها

انتهى وجه تنظيره ذلك بالآية والبيت تَوَهُّم وجود ما يسوغ العطف عليه في الجملة، كذا يقول النحاة: "جزم على التَوَهُّم أي: لسقوط الفاء، إذ لو سقطت لانجزم في جواب التحضيض، وكذا يقولون: تَوَهَّم وجود الباء فجر، وفي العبارة بالنسبة للقرآن سوء أدب، ولكنَّهم لم يقصدوا ذلك حاش الله"[٥]، فهو يأخذ بمبدأ التَّوَهُّم؛ إلَّا أنَّه يرفض استعمال مصطلح التَّوَهَّم مع القرآن الكريم تأَدباً.

فالعلماء القدامى لم يختلفوا من حيث القول بالتَّوَهَّم، فالظاهرة موجودة وحملوا عليها العديد من الظواهر اللغوية، إلَّا أنَّ الخلاف بينهم ينصب حول استعمال مصطلح التَّوَهُّم ولا سيما مع القرآن الكريم، فمن باب التأدب مع القرآن الكريم استعمل بعضهم مصطلح الحمل على المعنى، واستعمل آخرون مصطلح العطف على المعنى، وغير ذلك من مصطلحات أخرى استعملت تعبيراً عن التَّوَهُّم.

أمَّا بالنسبة لموقف المحدثين فقد انتهجوا نهج القدماء في الأخذ بمبدأ التَّوَهُّم، وقد أقره جمهور المحدثين من اللغويين العرب، ورفضه قلة منهم، فكان موقفهم منه بين مؤيد ومعارض له ولا سيما في القرآن الكريم، ومنهم من عرض الظاهرة والاختلاف الذي حصل حولها دون أنَّ يبدي رأيه أو يبين موقفه منه.

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤١٣/٢.

(٢) البحر المحيط: ٧٧/١.

(٣) المصدر نفسه: ٣٠١/٢.

(٤) البيت منسوب للأخوص في الكتاب: ٣٠٦/١، وللفرزدق في موضع آخر في الكتاب: ٢٩/٣، وللأحوص الرياحي في الإنصاف: ١٥٧/١، وللفرزدق في موضع آخر في الإنصاف: ٣٢٦/١، وللأحوص اليربوعي أيضاً الإنصاف: ٤٦٠/٢.

(٥) الدر المصون: ٣٠٢/٣.

وقد أقرَّ أغلب المحدثين ظاهرة التَّوَهُّم، واتخذوه مبدأ في معالجة النصوص التي خالفت القياس، ومن أبرز هؤلاء المحدثين محمد عبدو فلفل الذي درس ظاهرة التَّوَهُّم عند العرب قديماً وحديثاً وأشار إلى تعدد المصطلحات المستعملة عندهم في التعبير عن التَّوَهُّم، وأوضح موقف العلماء قديماً وحديثاً من هذه الظاهرة، فهو يرى أنَّ جمهور المحدثين من اللغويين العرب قد أقرَّوا هذا المبدأ، ورفضه قلة منهم(١)، ويرى أنَّ التَّوَهُّم مبدأ علمي له أثر في مسيرة اللغة؛ إلَّا أنَّه من الناحية المعيارية مبدأ غير صحي؛ لأنَّه قائم على الغفلة والاعتباط، وبالرغم من ذلك يبقى التَّوَهُّم مبدأ لتفسير مواد لغوية خرجت عن الأقيسة(٢).

أمَّا عبد القادر المغربي فقد أخذ أيضاً بمبدأ التَّوَهُّم، وذكر شواهد عديدة حمل بعضها على تَوَهُّم الأصالة وبعضها الآخر على تَوَهُّم الزيادة، ولم يكتفِ المغربي بالأخذ بهذا المبدأ؛ بل أراد أنْ يجعلها قاعدة يمكن القياس عليها، وفي هذا الصدد يقول: "علماء اللغة لم يزيدوا في تعليل مخالفة القياس في هذه الكلمات بأكثر من قولهم: تَوَهُّم أصالة الحرف من دون أنْ يشيروا إلى أنَّ هذا التَّوَهُّم قاعدة يصح القياس عليها، أمَّا أنَا فقد اقتحمت العقبة وجعلتهما قاعدة مقيسة؛ لكثرة الكلمات التي ظفرت بها"(٣)، فهذا نص صريح منه على جعل التَّوَهُّم قاعدة يمكن أنْ نقيس عليها ظواهر لغوية أخرى، معللاً ذلك بكثرة الكلمات التي وجدها.

وذهب المغربي إلى أنَّه أول من أشار إلى قاعدتي التَّوَهُّم ووضع لهما مسمى، قائلاً: "قد شرحت قاعدتين في تسهيل أمر اللغة العربية، ولعلي كنتُ أول من انتبه إلى هاتين القاعدتين، ولزوم الاستفادة منهما منذ أنْ وضعت لهما اسمين وأصلتهما، سميت الأولى قاعدة تَوَهُّم الأصالة، أي تَوَهُّم أصالة الحرف الزائد أو المتحول، وسميت الثانية قاعدة تَوَهُّم الزيادة، أي تَوَهُّم زيادة الحرف الأصلي أو المتحول"(٤).

ويعد عبد الصبور شاهين ممن وافقوا على القول بالتَّوَهُّم، وذلك حديثه عن القياس الخاطئ، قال: ربما كان التَّوَهُّم أوسع أبواب هذا النوع من القياس الإبداعي، فتَوَهُّم أصالة الميم من كلمات منطقة ومَكحَلة، ومَندِيل، ومَسكِين، ومذهب دعا العرب إلى صوغ أفعال جديدة من هذه الكلمات، فقالوا: تَمَنطَق، وتَمكحَل، وتَمندَل، وتَمسكَن، وتمذهب، وهذا التَّوَهُّم هو الذي

(١) ينظر: التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً: ١٤٤.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٧٨.
(٣) الشواهد على توهم أصالة الحروف، مقالة في مجمع اللغة العربية، القاهرة: ٣٦١/٧.
(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦١/٧.

يجعلنا نأخذ الفعل (مَعجَنتُ الخشب) من كلمة معجون"[١]، إذ عدّ التَّوَهُّم من أبواب القياس الخاطئ بل وأوسعها، وإنَّ هذه الكلمات المحمولة على التَّوَهُّم دعت العرب إلى صوغ أفعال جديدة، قال: إنَّ نظرتنا إلى ما يُسمى بالقياس الخاطئ ينبغي أنْ تتعدل إلى إعتباره قياساً حراً يؤدي دوره في توحيد النماذج اللغوية بإبداع صيغ جديدة"[٢]، فالقياس الخاطئ عنده قياس حر، ومصدر لإبداع صيغ جديدة في اللغة العربية.

أَمَّا عبدالله جاد الكريم فيعد من أبرز المحدثين الذين تناولوا ظاهرة التَّوَهُّم، وقد أصل لهذه الظاهرة عند العلماء القدامى، وتحدث عن شروطها ونتائجها، مبيناً مظاهرها في النحو والصرف، ووافق على وقوع هذه الظاهرة في اللغة العربية، حتى أنَّه تمنى لو اتفق العلماء على القول بالتَوَهُّم، واتخذوه منهجاً معتبراً لديهم[٣].

وأقرّ عبد الفتاح حموز بوجود الحمل على المعنى في مواضع غير العطف على التَّوَهُّم ويمكن القياس عليها[٤]، وهذا القول دليل على أخذه بالتَوَهُّم بل والقياس عليه. وأفرد محمد عبد الخالق فصلاً العطف على التَّوَهُّم، وسرد فيه ستة أمثلة مما حملها المفسرون والنحويون على عطف التَّوَهُّم، ولم يرجح أو يعلق على تلك الآراء[٥].

فهؤلاء المحدثين وغيرهم قد أقرّوا بمبدأ التَّوَهُّم، واتخذوه منهجاً لتفسير وتعليل بعض النصوص التي خالفت أقيسة اللغة العربية، وكما أشرنا سابقاً فإنَّ قلة من المحدثين قد رفضوا القول بالتَّوَهُّم، وعلى رأس هؤلاء الرافضين الأستاذ محمد بهجة الأثري، وكتب في ذلك بحثاً بعنوان (مزاعم بناء اللغة على التَّوهُّم)، وشرح فيه كثير من الألفاظ التي حملت على التَّوَهُّم، ذاكراً لها توجيهاً آخر في اللغة.

وقال الأثري في حديثه عن ظاهرة التَّوَهُّم: "هذا هو قانون العربية في حرمة الزائد في الكلمة والاشتقاق منه عن وعي وقصد وإرادة، اهتدى إليه إمام النحاة (الخليل) بفطنته وزكانته وفقهه وذكائه النافذ، وإليه يجب أنْ يُصار إلى تحرير جملة ما توصم به العربية العبقرية العظيمة من هذه الوصمة الشنعاء: وصمة البناء على التَّوَهُّم، وتبرئتها منها جملة وتفصيلاً"[٦]، فالأثري ومن خلال هذا النص يصرح برفضه للتَّوَهُّم رفضاً تاماً واصفاً البناء

(١) مشكلات القياس في اللغة العربية: ٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ٢٠٢.

(٣) ينظر: التوهم عند النحاة: ٤٥.

(٤) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١١٧٠/٢.

(٥) دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٥١٩-٥٢٠.

(٦) مزاعم بناء اللغة على التوهم: ٣٣.

على التَّوَهُّم بأنَّها وصمة شنعاء في جبين اللغة العربية، ووجوب تحرير هذه اللغة العبقرية منها، وقد علل ذلك الرفض في قوله: "بناء اللغة على التَّوَهُّم، أو الخطأ، يعني انحراف السلائق عن قانونها النفسي الذي يحكمها، وتجري عليه صورها الاشتقاقية اطراداً على نسق متعين"(١)، وجهد الأثري كبير في إيجاد توجيهات أخرى لما حمله أئمة اللغة على التَّوَهُّم، ومن ذلك حديثه عن تَوَهُّم حذف الحرف الزائد في بعض المشتقات ومنها (ذَهِيب) بمعنى (مُذهَب) وغيرها من الأمثلة فقد علّق عليها الأثري بقوله: "والحق أنَّ هذه المشتقات، التي جاءت على (فَعِيل) أو (مفعول)، وظنَّ أبو منصور وابن سيده وأبو حاتم وآخرون غيرهم ولم يسمعوها توهُّم، وثبتت عن قبيل من العرب تعتز العربية بفصاحتهم، وتتناقل الناس أشعار شعرائهم، ويحتج أهل اللغة بكلامهم، وهؤلاء هم (بنو عامر)، وهم قوم حميد بن ثور، ولبيد بن ربيعة، صاحبي البيتين اللذين أسلفتهما، فلا جرم أنَّهما ـ ومثلهما غيرهما لم أذكرهم ـ إنَّما تكلموا بلغة قومهم، ولم يتوهَّموا في شيء مما بنوه عليها من كلام"(٢)، فالأثري ينفي التَّوَهُّم لأنَّ الكلام لمن يعتد بعربيتهم ويحتج بكلامهم.

أمَّا السيد رزق الطويل فهو أيضاً ممن رفض القول بالتَّوَهُّم، وقد تناول ظاهرة التَّوَهُّم في بحثه الموسوم بـ (ظاهرة التَّوَهُّم في الدراسات النحوية والتصريفية) مبيناً ماهيتها ودوافعها ونتائجها وأشهر من اتَّخذها منهجاً في معالجة النصوص، إلَّا أنَّنا نجده يرفض مبدأ التَّوَهُّم، قائلاً: "إنَّ علاج النصوص المخالفة للقياس بمنهج التَّوَهُّم عمل مُعيب، واحتراساً سمُّوه العطف على المعنى، أو مراعاة المعنى"(٣)، فهو يعد التَّوَهُّم أمراً معيباً، ووصفها بأنَّها قانون هزلي فقال: "التَّوَهُّم لو عددناه ظاهرة نحوية، أو قانوناً توجه به الظاهرة الإعرابية، أو التركيب لكان قانوناً هزيلا، قليل الشأن"(٤)، ووضح السبب في وقوع هذه الظاهرة وهي أنَّ الإدراك الكامل لأسرار اللغة العربية وما مرت بها من تطورات لم تتوفر لبعض النحاة الأوائل إلَّا بقدر معين، ولم يتوفر ذلك بسعتها وكثرتها إلَّا في عصر ابن جني(٥).

ويعد عباس حسن أيضاً من المحدثين الذين رفضوا التَّوَهُّم، وقال أنَّه يجب الفرار من التَّوَهُّم وعدم محاكاته قدر الاستطاعة، أمَّا ما جاء محمولاً على التَوَهُّم عند النحاة فقصره على

(١) مزاعم بناء اللغة على التوهم: ١٩.
(٢) المصدر نفسه: ١٢٠.
(٣) ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٩٦.
(٤) المصدر نفسه: ٩٧.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٩٧.

السماع، قال: "يتردد في مواطن مختلفة من كتب النحو ما يسمى (العطف على التوهم) وهو نوع يجب الفرار من محاكاته ... فإنْ قهرتنا بعض الأساليب القديمة على الالتجاء إليه وجب أنْ نقتصر عليه في الوارد، ونحصر أمره في المسموع من تلك الأساليب، دون أنْ نتوسع فيها بالمحاكاة وإذ لا ضرورة تلجئنا إلى محاكاته"(١).

ورفض محمد أحمد رشوان القول بالحمل على التَّوَهُّم في القرآن والشعر وغيرهما، فقال: "وبمراجعة متأنية، وقراءة طويلة في هذه القضية، مع استقصاء لما ورد في كثير من شواهدها (آيات وأشعار) من تخريجات تمكنت بحمد الله من التعقيب في كل ما يتفق مع المفردات السامية في الآيات القرآنية، أو البليغة في أشعار الفصحاء، وكلها تعارض القول بالتَّوَهُّم، بل تدعو إلى رفعه من الكتاب المجيد والأشعار دون الاستعاضة عنه بما يُسمى بالعطف على المعنى، بل بالعطف الحقيقي التحقيقي، وهو: العطف على اللفظ والمعنى معاً"(٢)، فهو يرفض القول بالتَّوَهُّم في القرآن الكريم وفي الشعر، بل وحتى المصطلحات الدالة عليه.

لقد اختلف المحدثون في الأخذ بهذه الظاهرة فمنهم من اتخذها مبدأ لتعليل وتفسير الظواهر التي خرجت عن الأقيسة المعروفة لديهم، وهم كثر، بينما رفضها قلة من المحدثين معتبرين ظاهرة التَّوَهُّم وصمة في جبين اللغة العربية، وقد حاول رافضو هذه الظاهرة توجيه ما حمل على التَّوهُّم بتوجيهات أخرى وربما نجحوا في بعضها وأخفقوا في بعضها الأُخر.

ويمكننا القول بعد سرد آراء العلماء قديماً وحديثاً بأنَّ ظاهرة التَّوَهُّم ظاهرة موجودة في اللغة العربية، إذ ليس ببعيد عن العربي أنْ يخطأ أو يقع التَّوَهُّم في كلامه، فهناك الكثير من الروايات والنصوص التي تدل على ذلك، فضلاً عمَّا ذكرناه من أقوال أئمة اللغة عن وقوع الغَلَط في لسان العرب، والقول بالتَّوَهُّم ليس بأمر يعيب اللغة العربية؛ بل على العكس تدل على سعة هذه اللغة ومرونتها في تقبل هكذا ظاهرة، وتعليل ما خرج عن أقيستها بمختلف التعليلات والتفسيرات بحسب ما يناسبها.

أسباب التَّوَهُّم:

استعمل العلماء مصطلح التوهُّم في تعليل المسائل التي خرجت عن القياس، وبالرغم من استعمالها منذ القدم إلَّا أنَّنا لا نجد إشارة واضحة للأسباب التي أدت إلى وقوع التوهُّم في العربية، ومن خلال رصد مسائل التوهُّم في القضايا الصرفية عند ابن سيده، يمكن القول إنَّ وقوع التوهُّم في الجانب الصرفي يتمثل فيما يلي:

---

(١) النحو الوافي: ١/٦٠٩-٦١٠.

(٢) قول على قول في التوهم في النحو العربي: ٢٥٦.

١.تخيل وجود كلمة غير مستعملة أو لم تنطق بها العرب، فالتخيّل هو أحد أهم أسباب التوهُّم وتخيل وجود الكلمة إمَّا تكون لها وجود في العربية لكنها غير مستعملة، أو أنَّها غير موجودة في الأصل لكنَّهم توهَّموها، ومنها توهُّم مفرد لجموع لم يسمعوا لها مفرداً، قال ابن سيده: "الدَّهُكُ: الطحن، عن كراع، وقد رويت بالراء، وقول رؤبة[١]:

ردَّتُ رَجِيعاً بَينَ أَرْحَاءٍ دُهُك .....

هو عندي جمع دَهوُكٍ، إمَّا مقولة وإمَّا متوهَّمة[٢].

٢.إشباع الكسرة وجعلها ياءً، إذ تعدّ ظاهرة إشباع الحركة ومطلها من الظواهر اللغوية المهمة والتي لفتت انتباه العلماء قديماً وحديثاً، كونها تطرأ على الكلمات، وهي إمَّا تكون بمطل الحركة القصيرة، أو زيادتها، أو الإطالة في نطقها، ممَّا يؤدي إلى تولّد صوت من جنس الحركة وتتسم بوضوحها في النطق والسمع[٣]. وقد خصَّص ابن جني كتابه باباً أسماه (باب مطل الحركات)، ومنها مطل حركة الكسرة والتي تُنشأ الياء كقولهم:(مَطَافيل) في (مَطَافِل)[٤]. وذهب عبد الفتاح حموز إلى أنَّهم عدُّوا زيادة الياء في (مَفَاعِل) لتكون (مَفَاعِيل) إشباعاً للكسرة[٥]. ومن الأمثلة عليها في المحكم، قوله: "والمُحِنِق من الإبل: الضامر من هياج أو غرث. وإبل مَحَانِيق. كأنَّهم توهَّموا واحدها مِحنَاقًا. قال ذو الرمة[٦]:

مَحانِيقُ ينفُضن الخِدامَ كَأنَّها نَعامُ وحَادِيهنَّ بالخَرقِ صَادحُ

أي رافع صوته بالتطريب"[٧].

٣.كثرة الاستعمال، تعدُ إحدى أسباب التوهُّم فالحروف في العربية نوعان أحدهما أصلي إذ تكون من حروف المباني التي تشتمل عليها أصل الكلمة، والآخر زائد فهي تضاف إلى الحروف الأصلية للكلمة لبناء كلمة أخرى، وبسبب كثرة استعمال الكلمة بالحرف الزائد وحذف الأصلي يجعلهم يعاملون الزائد معاملة الأصلي فيتوهَّمون أصالة الزائد بسبب الاستعمال،

---

(١) مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: ١١٧، وعجز البيت: مِنْ خَبْطِ أَيدِيَهنَّ عَادِي الشَّرَكْ.

(٢) المحكم: ١٣٣/٤، وينظر: لسان العرب: ٤٣٠/١٠، وتاج العروس: ١٦٥/٢٧.

(٣) ينظر: إشباع الحركات، أفنان النجار: ٢٣.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٢٤/٣-١٢٥.

(٥) ينظر: نظرات في جموع التكسير: ١٢٥.

(٦) ديوانه: ٥٢.

(٧) المحكم: ١٦/٣، وينظر: لسان العرب: ٧٠/١٠، وتاج العروس: ٢٠٩/٢٥.

ومنها قول ابن سيده: وإنَّما قدمت باب: مَألَكَة على باب: مَلأَكة؛ لأَنَّ مَألكَهُ أَصل، ومَلأَكة فرع مقلوب عنها؛ ألا ترى أنَّ سيبويه، قدم مَألكَة على مَلأكة فقال: وقالوا: مَألكَة ومَلأَكة، فلم يكن سيبويه ـ على ما هو به من التقدم والفضل ـ ليبدأ بالفرع على الأصل، هذا مع قولهم: الأُلُوك، .فلذلك قدمناه، وإلَّا فقد كان الحكم أن نقدم مَلأَكة على مَألكَة لتقدم اللام في هذه الرتبة على الهمزة.

فأمَّا قول رويشد[١]: **فَأَبلِغ مَالِكاً أنَّا خَطبنا وَأنَّا لَم نُلائِمُ بَعدُ أَهلَا**

فأَنَّه ظن مَلَك الموت من (م ل ك) فصاغ مَألكا من ذلك، وهو غلط منه. وقد غلط بذلك في غير موضع من شعره كقوله[٢]: **غَدا مَالكُ يَبغِي نِسَائِي كَأَنَّما نِسَائي لسَهُمَي مَالكٍ غَرَضان**

وقوله[٣]: **فَيَا رَبِّ فاترُك لِي جُهَيمَةَ أَعصُراً فمَالَكُ مَوتٍ بِالفِرَاقِ دهَانِي**

وذلك أَنَّه رآهم يقولون: ملك؛ بغير همز، وهم يريدون ملأك فتوهَّم أنَّ الميم أصل وأنَّ مثال ملك فَعَل: كفلك، وسمك، وإنَّما مثال ملك: مفل، والعين محذوفة ألزمت التخفيف إلَّا في الشاذ وهو قوله[٤]: **فلستَ لإنسيٍّ ولَكِن لمَلأَكٍ تَنَزَّلَ مِن جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ**

ومثل غلط رويشد كثير في شعر الأَعراب الجُفاة"[٥].

٤.تشبيه صيغة (مُفعلة) بصيغة (فَعِيلَة)، قال ابن سيده: "والصَابَّة، والمُصِيبَة: ما أَصَابك من الدهر. وكذلك المُصَابَة والمُصوبَة، التأنيث للداهية أو للمبالغة، والجمع مَصَاوِب، ومَصَائِب، الأخير على غير قياس، توهَّمُوا مُفعِلَة فَعِيلَة التي ليس لها في الياء ولا الواو أصل"[٦].

٥.افتراض حركة حرف على حرف آخر، إذ أَنَّهم يهمزون بعض الكلمات ظنًّاً منهم أنَّ حركة حرف ما مُلقاة على الحرف الذي قبله، ومنها قول ابن سيده في همز (جؤني): "الجُونِيُّ:

---

(١) لم أعثر على ديوانه، والبيت من شواهد لسان العرب: ٤٨٢/١٠.

(٢) البيت من شواهد لسان العرب: ٤٨٢/١٠، ونسب إلى ثعلب في المزهر: ٤١٩/٢.

(٣) البيت من شواهد الخصائص: ٨١/٢، ولسان العرب: ١١١/١٢، ونسب إلى ثعلب في المزهر: ٤٢٠/٢.

(٤) البيت من شواهد الكتاب: ٣٨٠/٤، والأصول في النحو: ٣٣٩/٣، ونسب لرجل من عبد القيس الجاهلي يمدح بعض الملوك قيل هو النعمان وقال ابن السيرافي هو لأبي وجزة يمدح به عبد الله بن الزبير، ينظر: لسان العرب: ٤٩٦/١٠.

(٥) المحكم: ٩٠/٧-٩١، وينظر: لسان العرب: ٤٨٢/١٠، وتاج العروس: ٥٠/٢٧-٥١، ٣٤٦/٢٧-٣٤٧.

(٦) المحكم: ٣٨٦/٨-٣٨٧.

ضرب من القطا ... قال أبو حاتم: ووجدت بخط الأصمعي عن العرب: قطا جؤني، مهموز، وهو عندي على توهُّم حركة الجيم ملقاة على الواو، فكأنَّ الواو متحركة بالضم، وإذا كانت الواو مضمومة كان لك فيها الهمز وتركه، وهي لغة ليست بتلك الفاشية، وقد قرأ أبو عمر **{عَادًا الأولَى}** [سورة النجم: ٥٠]، وقرأ ابن كثير(١): **{فاستَغْلَظَ فَاستَوَى على سُوقِهِ}** [سورة الفتح: ٢٩] والنسب في (جؤنيّ) إنَّما هو إلى الجمع وهو نادر، وإذا وصفوا قالوا: قطاة جونة"(٢).

٦.الاختلاف في تحديد جذر الكلمات، إنَّ معرفة أصل الكلمة وجذرها له دور كبير في المسائل الصرفية مِن اشتقاق صيغ أو جمع أو تصغير، وقد اهتمت المعجمات بأصل الكلمات وجذورها ولا سيما معجم (مقاييس اللغة) لابن فارس حيث اهتم كثيراً بذكر جذور الكلمة وأصالة الحروف وما تدلُ عليها من دلالات قد تتعدد، ومن الأمثلة عليها اختلافهم في تحديد أصل (مسيل) هل هو من (مسل) أم من (سال)، قال ابن سيده: "قال الفارسي ومثل هذا مما حمله أبو الحسن على الغلط قول بعضهم في جمع مَسلان فمَسِيل مَفْعِل والياء فيه عين الفِعل فتوَهَّم فيه من قال في جمع مَسِيل مُسَّلان أَنَّها زائدة للمد فجمعه على فُعلان كما يجمع قَضِيبُ على قُضَّبان *قال* وهذا عندي إنَّما يكون غلطاً إذا أُخذ من سَالَ فإذا أُخذ من مَسَل كان كمَصير ومُصران *قال* ومثل هذا من الشواذ والغلط لا يعترض به على الشائع المطرد ولا يُحمل عليه غيره وإنَّما حكمه أن يُعرَف أصله ويبين وجه الصواب فيه ومن أين وقع التشبيه الذي جاء من أَجله الغلط "(٣).

٧.اختلاف الروايات الشعرية، إذ يعد اختلاف الرواية في الشعر من أسباب وقوع التوهُّم؛ وذلك لأنَّ اختلاف الرواية يؤدي إلى الاختلاف في الدلالة وفي الصيغة وحتى في التركيب، وفي هذا الصدد يقول مصطفى الرافعي: "وقد كان العرب ينشد بعضهم شعر بعض، ويجري كلٌ منهم في النطق على طبعه ومقتضى فطرته اللغوية، فمن ثُمَّ يقع الاختلاف الصرفي واللغوي الذي نراه في بعض الروايات، وقد يغير العربي فيما يتمثله مِن الشعر كله بأخرى يراها أليق بموضعها وأثبت في معناها، أو تكون الكلمة قد أصابت هوى في نفسه؛ لأنَّهم إنَّما يتمثلون

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات: ٤٨٣/١، و ٦٠٥/١، ومعاني القراءات: ٢٢/٣، والحجة للقراء السبعة: ٢٠٥/٦، و ٢٤٠/٦.

(٢) المحكم: ٥٥٥/٧-٥٥٦، وينظر: لسان العرب:١٠٣/١٣، وتاج العروس: ٣٨٥/٣٤-٣٨٦.

(٣) المخصص: ٢٠٩/٤.

الشعر لغير الغرض اللغوي الذي قامت به الرواية"[١]. ومنه قول ابن سيده: "المِحُفَد والمَحَفِد: شيء يعلف فيه، وقيل هو مكيال يُكال به، وقد رُوي بيت الأعشى بالوجهين معاً[٢]:

بَنَاهَا السَّواديٌّ الرَّضِيخُ مَعَ النَّوَى وفَتُّ وإِعْطَاءُ الشَّعِيرِ بِمِحفَدِ

ويُروى بِمِحفَدِ، فمن كسر الميم عدّه ممَّا يُعتمل به، ومَن فتحها فعلى توهُّم المكان أو الزمان"[٣].

توهُّم طرح الحرف الزائد

تعد اللغة العربية لغة متصرَّفة تؤدي فيها الكلمة معنى ويتغير هذا المعنى بتغير البناء الصرفي للكلمة، وهذا البناء يتكون من الحروف، وقد ميَّز الصرفيون بين الحروف الأصلية للكلمة وبين الحروف الزائدة، وفي هذا الصدد قال ابن مالك[٤]:

الحرف إن يلزم فأصل، والذي لا يلزم الزائد مثل ما احتذي

فالحروف الأصلية هي: "الحروف التي الكلمة في كل موضع من تصرفها"[٥]. وقد ميَّز ابن عقيل بين الحروف الأصلية والحروف الزائدة في قوله: "الحرف الذي يلزم تصاريف الكلمة هو الحرف الأصلي والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: ضارب ومضروب"[٦].

نخلص ممَّا سبق أنَّ الحروف الأصلية التي لا تسقط من الكلمة في مختلف تصاريفها إلَّا لعلة تصريفية، أَمَّا الحروف الزائدة فإنَّها تسقط من الكلمة في بعض تصاريفها لغير علة تصريفية.

وقد وقع التوهُّم في بعض الكلمات بناءُ على حروفها الأصلية والزائدة، إذ أَنَّ هناك كلمات في الجموع والمشتقات حُمِّلت على التوهُّم في طرح حرفها الزائد، فهمناك جموع وردت عن العرب خالفت مفردها في القياس، فوجهت على التوهُّم.

---

(١) ينظر: تاريخ آداب العرب: ٢٤١/١.

(٢) ديوانه: ١٨٩.

(٣) المحكم: ٢٦٣/٣، وينظر: لسان العرب: ١٥٤/٣، وتاج العروس: ٨٨/٣.

(٤) ألفية ابن مالك: ٨٣.

(٥) التصريف الملوكي، ابن جني: ١٥٠.

(٦) شرح ابن عقيل: ١٩٨/٤.

المطلب الأول: توهُّم طرح الحرف الزائد في الجمع:

بُحُر:

قال ابن سيده: "البَحِيرَةُ من الإبِل، التي بُحِرَت أذنها: أَي شقّت طولاً. ويُقال: هي التي خليت بلا راعٍ، وهي أيضاً الغزيرة. وجَمعها بُحُرٌ، كأَنَّه توهُّم حذفُ الهاءِ"(١).

القياس فيما جاء على (فَعِيلَة) أنَّ يُجمع على (فَعَائِل)، قال سيبويه: "وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فَعِيلَة فإنَّك تكسّره على فَعائِل، وذلك نحو: صَحِيفَة وصَحَائِف، وقَبِيلَة وقَبَائِل "(٢). ولكنَّهم جمعوا بَحِيَّرَة على بُحُر، قال الأزهري:" وتقول بُحُر يريد جمع البَحِيرَة "(٣)، وهو ما حمله ابن سيده على توهُّم حذف الهاء كأنَّهم جمعوا (بَحِيَّر) على (بُحُر).

وقد حمل سيبويه جمع (فَعِيلَة) على (فُعُل) على (فَعِيل) المذكر، قال: "وأمَّا ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فَعِيلَة فإنَّك تكسّره على فَعائِل ... وربَّما كسروه على فُعُل، وهو قليل، قالوا: سَفِينة وسُفُن، وصَحِيفَة وصُحُف، شبَّهوا ذلك بقَليب وقُلُب، كأنَّهم جمعوا سَفين وصَحيف حين علموا أنَّ الهاء ذاهبة، شبَّهوها بجِفَار حين أجريت مجرى جمد وجمادٍ "(٤). فالجمع (فُعُل) يطرد جمعاً للاسم الرباعي الذي قبل آخره مد صحيح الآخر سواء أكان مذكراً أو مؤنثاً(٥).

وقد عد ابن دريد جمع فَعِيلَة على فُعُل نادراً، إذ قال: " قال الليث: الصُّحُفُ: جماعة الصَّحِيفة، وهذا من النوادر، وهو أنْ تُجمع فَعِيلَة على فُعُل، ومثله سَفِينةُ وسُفُن، وكان قياسهما صَحَائف وسَفائِن "(٦).

ويتضح من هذا أنَّ مجيء (فَعِيلَة) على (فُعُل) قليل، أو نادر. وهو مما يُحفظ لأنَّه غير مُطَّرد، فوزن (فُعُل) يُحفظ في (فَعِل) و(فَعِيلَة) سواء كان اسماً أو صفة نحو (نَمِر) و(نُمُر)

(١) المحكم: ٣٢١/٣، وينظر: لسان العرب: ٤٣/٤-٤٤، وتاج العروس: ١١٤/١٠-١١٦

(٢) الكتاب: ٦١٠/٣.

(٣) تهذيب اللغة: ٢٦/٥.

(٤) الكتاب: ٦١٠/٣.

(٥) ينظر: شذا العرف في فن الصرف: ١٣٤.

(٦) جمهرة اللغة: ١٤٩/٤.

و(صَحِيفَة) و (صُحُف)[١]. وقد تُجمع (فَعِيلَة) على (فُعُل) نحو (سَفِينَة) و(سُفُن) حملاً على (فَعِيل) المذكر[٢].

ويتبين مما سبق أنَّ الصرفيين يرون أنَّ جمع (فَعِيلَة) على (فُعُل) يعدّ من القليل النادر إذ أَنَّه يُحفظ ولا يُقاس عليه لقلته، وأشار آخرون إلى أَنَّه من باب الحمل على النظير، وهذا ما ذهب إليه سيبويه، والحمل على النظير يدل على التوهُّم الذي قال به ابن سيده.

الخِطرَة:

قال ابن سيده: "والخِطرة: أغصان الشجرة، واحدتها خِطر، نادر، أو على توهُّم طرح الهاء"[٣].

الخِطر على وزن (فِعل) جاء بمعنى نبات يجعل ورقه في الخضاب الأسود[٤]. وجاء بمعنى القطيع من الإبل أيضاً[٥]، أمَّا الخِطرة فهي تسمية تطلق على عشبة معروفة[٦]. والقياس فيما جاء على وزن (فِعل) أنْ يُجمع في القلة على وزن (أَفْعَال)، وفي الكثرة على (فُعُول)، نحو: (حِمل) على (أَحمَال) و (حُمُول)، وقد يُجمع على (فِعَلة)، نحو: (قِرد) و (قِرَدَة)[٧].

ويرى ابن عقيل أنَّ (فِعَلة) من أوزان جمع الكثرة ويأتي جمعاً لوزن (فُعُل) صحيح اللام، نحو:(قُرط) و(قِرَطَة)، أمَّا مجيئه جمعاً لوزن (فِعل) فهو يُحفظ، نحو: (قِرد) و(قِرَدَة)[٨]. أمَّا السيوطي فقد أشار إلى أنَّ (فِعَلة) يقل في (فِعل)[٩]، وعدَّه الغلاييني جمعاً على غير القياس[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٣٤/٤.

(٢) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٣٢/٢.

(٣) المحكم: ١١٠/٥، وينظر: لسان العرب: ٢٥٣/٤، وتاج العروس: ١٩٦/١١.

(٤) ينظر: العين: ٢١٤/٤، وإصلاح المنطق: ١٧/١، وتهذيب اللغة: ١٠٢/٧، والصحاح: ٦٤٨/٢.

(٥) ينظر: المحيط في اللغة: ٣٥١/١.

(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ١٠٤/٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ٥٧٤/٣-٥٧٥.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٢٢/٤-١٢٣.

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٣٥٩/٣، وشذا العرف في فن الصرف: ٨٩/١، والنحو الوافي: ٦٤٦/٤-٦٤٧.

(١٠) ينظر: جامع الدروس العربية: ٣٩/٢.

وقد ذهب ابن سيده إلى عد (الخِطرَة) جمعاً لـ (خِطر) من النادر، أو أَنَّه على توهُّم طرح الهاء فكأنَّهم جمعوا (خِطرة) فحذفوا الهاء وقالوا: (خِطر)، وتبعه في هذا القول الزبيدي إذ قال: "الخِطرَ: الغصن والجمع الخِطرَة[١].

بناءً على ما تقدم فإنَّ القول بالتوهُّم ينتفي، وذلك لأنَّ ابن سيده حمل هذا الجمع على أمرين إمَّا على أَنَّه نادر أو على التوهُّم، وعدَّه من النادر أولى من حمله على التوهُّم؛ لأنَّ (فِعَلة) بحسب ما ذهب إليه العلماء قد يأتي جمعاً لفِعل وإنْ كان هذا الجمع قليل.

الرُّدُم:

قال ابن سيده: "والرَّديمَة: ثوبان يخاط بعضهما ببعض، نحو اللفاق، وهي الرُّدُم، على توهُّم طرح الهاء، قال[٢]: ..... **يَرْفُلْنَ بَعدَ ثِيَاب الخَالِ فِي الرُّدُمِ**

وثوب مردم، ومرتدم، ومتردم: خلق مرقع "[٣].

رَدِيمَة على وزن (فَعِيلَة)، ولم نجد في المعجمات إشارة إلى جمعها، ولكنَّهم ذكروا (رَدِيم) وجمعوه على (رُدُم)، قال الأزهري: "ثوب رَدِيم خَلق وثِياب رُدُم"[٤]، وفي هذا السياق ذهب سيبويه إلى أنَّ ما كان على (فَعِيل) فإنَّه يُجمع في الكثرة على (فُعُل)، نحو: (رَغِيف) و(رُغُف)[٥]. ورَدِيمَة على وزن (فَعِيلَة)، ولم نجد في المعجمات إشارة إلى جمعها، ولكنَّهم ذكروا (رَدِيم) وجمعوه على (رُدُم)، قال الأزهري: "ثوب رَدِيم خَلق وثِياب رُدُم"[٦].

أمَّا جمع (رَدِيمَة) على (رُدُم) فمذهب ابن سيده أَنَّه جاء على توهُّم طرح هاء التأنيث منها وكأَنَّهم جمعوا (رَدِيم)، وقد أشار سيبويه إلى مثل هذا الجمع فهو يرى أنَّ ما كان رباعياً مختوماً بهاء التأنيث أي على (فَعِيلَة) فإنَّه يُجمع على (فَعائِل)، نحو:(سَفِينة) و(سَفَائِن)، وقد يُجمع على (فُعُل) لكنَّه جمع قليل، وعلة جمع (فَعِيلَة) على (فُعُل)، نحو:(صَحِيفَة) و(صُحُف)، و(سَفِينة) و(سُفُن) شبهوه بـ (فَعِيل) المذكر كأَنَّهم جمعوا (صَحِيف) و(سَفن)

---

(١) ينظر: تاج العروس: ١٩٦/١١.

(٢) وهو ساعدة الهذلي، ينظر: شعر ساعدة بن جوية الهذلي دراسة وتحقيق: ٤٥، وصدر البيت: يُذْرِينَ دَمْعاً عَلَى الأَشْفَارِ مُنْحَدِراً.

(٣) المحكم: ٣٢٧/٩، وينظر: لسان العرب: ٢٣٦/١٢، وتاج العروس: ٢٤٥/٣٢.

(٤) تهذيب اللغة: ٨٣/١٤، وينظر: المحيط في اللغة: ٣٤٧/٢، وتاج العروس: ٢٤٣/٣٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٦٠٤/٣-٦٠٥، والمقتضب: ٢٠٩/٢، والأصول في النحو: ٤٤٩/٢، و٦/٣.

(٦) تهذيب اللغة: ٨٣/١٤، وينظر: المحيط في اللغة: ٣٤٧/٢، وتاج العروس: ٢٤٣/٣٢

عندما علموا أنَّ هاء التأنيث ذاهبة، فجمع (فَعِيلَة) على (فُعُل) حملاً على النظير[١]، وقد عدَّ الأزهري هذا الجمع من النوادر، والقياس في (فَعِيلَة) أنَّ تُجمع على (فَعَائِل)، وأمَّا جمع (صَحِيفَة) على (صُحُف) والتي وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: **{صُحُفِ إبراهِيمَ وَمُوسَى}** [سورة الأعلى: ١٩] فقد جاءت بمعنى الكُتُب التي نزلت عليهما[٢].

يتضح ممَّا سبق أنَّ ابن سيده كان مُصيباً في حمله جمع (رَدِيمَة) على (رُدُم) بأنَّه على توهُم طرح الزائد منه، وذلك لأنَّ بعض المعجمات أشارت إلى أنَّ (رُدُم) واحده (رَدِيم) ولم يشيروا إلى مؤنثه (رَدِيمة)، ويؤيد هذا الرأي مذهب سيبويه الذي يرى أنَّ مثل هذه الجموع قد شُبِّه واحدها المؤنث بمذكرها فجمعوه على هذا النحو كأنَّهم جمعوا المذكر وعدَّه حملاً على النظير، والحمل من المصطلحات التي تدلُّ على التوهُّم.

قَضَف ـ قِضَاف ـ قِضفَان ـ قُضفَان:

قال ابن سيده: "والقَضَفَةُ: أكمة كأنَّها حجر واحد. والجمع: قَضَفٌ، وقِضَافٌ، وقِضفَانٌ، وقُضفَانٌ، كل ذلك على توهُم طرح الزائد "[٣].

القَّضَفَة على وزن (فَعَلَة)، وقد وردت في المعجمات على جموع عدّة، فذهب بعضهم ومنهم الخليل إلى أنَّها تُجمع على (قَضَف) و(قِضَاف)[٤]، والقَضَفَة عند الأزهري بمعنى أماكن مرتفعة بين الحجارة والطين وجمعها (قِضفَان) و(قِضفَان)[٥]، وتابعه ابن فارس في هذا الجمع والقَضَفَة عنده بمعنى رمان تنقضف من معظمه[٦]، أمَّا عند نشوان الحميري فهي بمعنى الأكمة وجمعها (قَضَف) و(قَضَف) و(قِضَاف)[٧]، وجمعها الفيروزآبادي على (قَضَف) و(قِضَاف) و(قِضفَان) و(قُضفَان)[٨].

وهذا الجموع عند ابن سيده على توهُّم طرح هاء التأنيث من الكلمة؛ إلَّا أنَّ من الناحية الصرفية جمع (قَضَفَة) على (قِضَاف) ليس توهُّماً؛ لأنَّ (فَعَلَة) ممَّا يُجمع على (فِعَال)، إذ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٦١٠/٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٤٩/٤.

(٣) المحكم: ١٧٩/٦-١٨٠، وينظر: لسان العرب: ٢٨٥/٩، وتاج العروس: ٢٦٦/٢٤.

(٤) ينظر: العين: ٥٢/٥، والمحيط في اللغة: ٤٤٠/١، والعباب الزاخر: ٤٩٧/١، والمعجم الوسيط: ٧٤٢/٢.

(٥) ينظر: تهذيب اللغة: ٢٧٠/٨، ومعجم ديوان الأدب: ١٨/٢، والعباب الزاخر: ٤٩٧/١.

(٦) ينظر: مقاييس اللغة: ٩٨/٥، ومجمل اللغة: ٧٥٧/١، والقاموس المحيط: ٨٤٥/١.

(٧) ينظر: شمس العلوم: ٥٥٢٧/٨.

(٨) ينظر: القاموس المحيط: ٨٤٥/١.

يرى سيبويه أنَّ (فَعَلَة) في القلة والكثرة بمنزلة (فِعَلَة) فتجمع على نفس الأوزان ففي القلة تُجمع بالألف والتاء، وفي الكثرة أوزان جمعها على (فِعَال) إنْ لم يكن مضاعفاً أو معتدل اللام، قال سيبويه: وأمَّا ما كان على فَعَلَة فإنَّه يكُسر على فِعَال، قالوا: نَاقَة ونِيَاق، كما قالوا: رَقَبَة ورِقَاب "[١].

أمَّا جمع (فَعَلَة) على (فِعَلَان) فوارد، إذ يرى ابن مالك أنَّ وزن (فِعْلَان) مقيس في الأسماء الجامدة على وزن (فُعَال)، نحو:(غُرَاب) و(غِرْبان)، أو على وزن (فُعُل)، نحو:(صُرْد) و(صِرْدَان)، وفيما عينه واو على وزني (فُعْل) و(فَعْل)، نحو: (عُود) و(عِيَّدَان)، ويأتي جمعاً لأوزان أخرى ومنها وزن (فَعَلَة)، نحو: (قَضَفَة) و(قِضفَان)، وغيرها من الأوزان[٢]. أمَّا السيوطي فقد عدَّ جمع (قَضَفَة) على (قِضفَان) شاذاً؛ لأنَّ جمع (فَعلَة) على (فِعلَان) شاذ عنده[٣].

وعدّ ابن مالك جمع (فَعَلة) على (فُعْلان) قليل، إذ أشار إلى أنَّ (فُعْلَان) مقيس في الأسماء الجامدة، قائلاً: "فُعْلَان مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على "فُعُل ... ويقل – أيضاً – في "فَعَلَة" كـ "قَضَفَة" و"قِضْفَان"[٤]. وجمع (فَعَلَة) على (فُعْلَان) شاذ عند السيوطي[٥].

بناءً على ما ذهب إليه العلماء من قياسية جمع (فَعَلهُ) على (فِعَال) فإنَّ القول بالتوهُّم ينتفي في جمع (قَضَفَة) على (قِضَاف)، أمَّا جمعها على (قِضفَان) و(قُضْفَان) فينتفي التوهُّم فيهما أيضاً؛ لأنَّ (فَعَلَة) قد تُجمع على (فِعلَان) و(فُعلَان) وإنْ كان هذا الجمع قليل، وفضلاً عن هذا فقد وردت هذه الجموع في المعجمات دون حملها على التوهُّم أو غيره.

---

(١) الكتاب: ٣/٥٧٨-٥٧٩، و٣/٥٩٤، وينظر: الأصول في النحو: ٢/٤٤٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/١٨٥٠، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٢/١٠٦، وشرح شافية ابن الحاجب، ركن الاستراباذي: ١/٤٣٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤/١٨٥٧-١٨٥٩، وشرح ابن عقيل: ٤/١٢٨-١٢٩.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٣/٣٦١.

(٤) شرح الكافية الشافية: ٤/١٨٥٩-١٨٦٠.

(٥) ينظر: همع الهوامع: ٣/٣٦١.

أَنْقَاض:

قال ابن سيده: والنُّقضُ: المهزول من الإبل والخيل ... والجمع: أَنْقَاض قال سيبويه: ولا يُكسر على غير ذلك. والأنثى: نِقضَة، والجمع: أَنقَاض كالمذكر. على توهُّم حذف الزائد"(١).

القياس أنْ يُجمع ما جاء على (فِعْل) على (أَفْعَال)، قال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعلاً فإنَّه إذا كُسِّر على ما يكون لأدنى العدد كُسر على أَفْعَال، ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فُعُول وفِعَال والفُعُول فيه أكثر. فمن ذلك قولهم: حِملٌ وأَحمَالٌ وحُمُول"(٢)، فيكون جمع نِقض على أَنقَاض(٣).

أمَّا نِقضَة فالقياس أنْ تُجمع بالألف والتاء؛ لأنَّ (فِعلة) تُجمع في القلة بالألف والتاء مع تحريك العين بالكسرة، نحو: (سِدرة) و(سِدرَات)، و(قِرْبة) و(قِربَات)، وهناك من يفتح العين فيقول: (سِدرَات) و(قِربَات)(٤). وقد جُمعت نِقضَة على أَنقَاض، قال الخليل: "والنَّقْضُ والنَّقْضَة هما الجمل والناقة اللذان هزلتها الأسفار وأدبرتهما، والجميع الأَنْقَاض"(٥).

وهذا الجمع حمله ابن سيده على توهُّم حذف الحرف الزائد (الهاء) من نِقْضَة. وقد سبقه إلى هذا الرأي سيبويه في قوله: "وقد قالوا: مَيت وأَمْوَات، فشبهوه بذلك. ويقولون للمؤنث أيضا أَمْوَات، فيوافق المذكر كما وافقه في بعض ما مضى. وستراه موافقاً له، كأنَّه كسر مَيت. ومثل ذلك: امرأة حَيَّة وأَحْيَاء، وِنضَّوَة وأَنْضَاء، ونِقْضَة وأَنْقَاض؛ كأنَّك كسرت نِقْضَا، لأنَّك إذا كسرت فكأنَّ الحرف لا هاء فيه"(٦)، وهذا يؤيد ما ذهب إليه ابن سيده في جمع نِقْضَة على أَنْقَاض وكأَنَّهم حذفوا الهاء منها.

---

(١) المحكم: ١٧٨/٦، وينظر: المخصص: ١٦٧/٢، ولسان العرب: ٢٤٣/٧، وتاج العروس: ٨٩/١٩-٩٠.

(٢) الكتاب: ٥٧٤/٣-٥٧٥، وينظر: الأصول في النحو: ٤٣٦/٢-٤٣٧، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١١٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦٢٩/٣، وإصلاح المنطق: ٢١/١، وجمهرة اللغة: ٩١٠/٢، وجمل اللغة: ٨٨٢/١، ومقاييس اللغة: ٤٧١/٥، وشمس العلوم: ٦٧١٥/١٠، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١١٨/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٨٠/٣-٥٨١، والأصول في النحو: ٤٤٠/٢-٤٤٢، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ٩٤/٢.

(٥) العين: ٥٠/٥، وينظر: تهذيب اللغة: ٢٦٩/٨، والمحيط في اللغة: ٤٤٠/١، والصحاح: ١١١٠/٣.

(٦) الكتاب: ٦٤٢/٣، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١٧٧/٢.

والحقيقة أَنَّهم كسروا غير الثلاثي على (أَفُعَال) كما كسروا عليه الثلاثي عندئذ لا يحمل على شيء من التوهُّم لكنَّه نادر، ويمكن الاستئناس لصحة هذا الرأي بما ورد عن السيوطي، إذ قال: "أَفْعَال ويطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفعَل وهو فُعُل المعتل العين كسَيف وأَسيَاف وثوب وأَثْوَاب وغير وزن فعل من أوزانه كحِزب وأَحزَاب وصُلب وأصلَاب وجَمل وأَجْمَال ووعِل وأَوعَال وعَضد وأعضَاد وعُنُق وأَعنَاق ورُطَب وأَرطَاب وإِبِل وآبال وضِلع وأَضْلَاع وأمَّا فَعْل المطرد فيه أَفُعل فلا يأتي فيه أَفعَال إلَّا نادراً كفَرح وأَفْرَاح وكذا الثلاثي غيره والوصف كجَلف وأَجْلَاف وَحرّ وأَحْرَار وخلق وأَخْلَاق ونكد وأَنكَاد ويقظ وأَيْقَاظ وجنب وأَجْنَاب وكذا غير الثلاثي كشَريف وأَشْرَاف وجَبَان وأَجْبَان وجُثَّة وأَجثَّاث وهَضْبَة وأَهْضَاب ونِضْوَة وأَنْضَاء"[١]. فوزن (أَفُعَال) نادر في غير الثلاثي، ومنها ما جاء على (فِعَلة) فتجمع على (أَفعَال)، ويصح جمع (نِقضَة) على (أَنقَاض) قياساً على جمع (هَضبَة) و(أَهْضَاب)، و (نِضْوَة) و (أَنضَاء).

وبناء على ما تقدَّم يسقط القول بالتوهُّم الذي ذهب إليه ابن سيده، وذلك نظراً لما ورد في بعض المعجمات من جمع (نِقْضَة) على (أَنقَاض) وما جاء، من كلمات أخرى على شاكلتها، فضلاً عن مجيء جمع غير الثلاثي على (أَفْعَال) نادراً.

أَهْضَام:

قال ابن سيده: "والأَهْضَامُ: البخور، وقيل: هو كل شيء يتبخر به غير العود اللبني، واحدها

هِضْمُ وهَضْمُ وهَضْمَةُ، على توهُّم حذف الزائد"[٢].

الأَهضَام بمعنى البخور، واحده هِضْم وهَضْم على القياس[٣]، فما جاء، على (فِعْل) و (فَعْل) يُجمع في القلة على (أَفعَال)[٤]؛ إلَّا أنَّ هذا الجمع قليل ولا يُقاس عليه، قال أبو علي النحوي: "وقد جمعوا (فَعْلاً) في العدد القليل على أَفْعَال، وذلك قولهم: رأد وأرآد، والرَّأد أصل اللحيين، وزَنْد وأَزْنَاد، وفَرْح وأَفْرَاح، وفَرُد وأَفْرَاد، وذلك قليل لا يُقاس عليه"[٥]، وعدّه ابن يعيش

---

(١) همع الهوامع: ٣٤٩/٣، وينظر: شذا العرف: ٨٦/١-٨٧.

(٢) المحكم: ٢٠٥/٤، وينظر: لسان العرب: ٦١٥/١٢، وتاج العروس: ١٠٧/٣٤-١٠٨

(٣) ينظر: إصلاح المنطق: ٢٤/١، وتهذيب اللغة: ٦٦/٦، وجمهرة اللغة: ٩١٢/٢، والصحاح: ٢٠٥٩/٥.

(٤) ينظر: ينظر: الكتاب: ٥٧٤/٣-٥٧٥، والأصول في النحو: ٤٣٦/٢-٤٣٧، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستراباذي: ١١٨/٢.

(٥) التكملة: ٢٢٩٩.

من الشذوذ، إذ قال: "ومن الشاذ تكسيرهم فَعْلاً في القلة على أَفْعَال والقياس أَفْعُل على ما تقدم قالوا رأد و أرآد والرَّأد أصل اللحيين وقالوا زَنْد وأَزْنَاد والزند العود الذي يقدح به النار"(١).

وهناك من استحسن قياسية جمع (فَعْل) على (أَفْعَال)، قال أبو حيانَ الأندلسي: ويحفظ في (فعل) صحيح العين: زند وأزناد وورد منه ما لا يكاد يحصى، فلو ذهب ذاهب إلى اقتباس ذلك لذهب مذهبا حسنا"(٢). وهو مسموع عند ابن عقيل، إذ قال: "ومن المسموع من ذلك قولهم: فَرْخ وأَفْرَاخ"(٣).

وقد جُمعت (هَضمَة) على (الأَهْضَام) أيضاً، قال الخليل: "والأَهْضَامُ: ضرب من البخور، واحدها هَضمَة"(٤). وقيل الأَهضَام بمعنى الأَرض المطمئنة واحدها (هَضْم) و(هَضمَة) بالهاء(٥).

وهذا الجمع حمله ابن سيده على توهُّم حذف الحرف الزائد (الهاء)؛ لأنَّ ما جاء على وزن (فَعْلَة) يُجمع في القلة بالألف والتاء مع فتح العين، نحو (قَصْعَة) و(قَصَعَات)، و(جَفْنَة) و(جَفَنَات)(٦). وعلة عدم جمع مؤنث (فِعْل) و (فَعْل) على (أَفْعَال) ذكرها سيبويه بقوله: "وأمَّا ما كان من فَعَل على أَفْعَال فإنَّ مؤنثه إذا لحقته الهاء جمع بالتاء نحو بَطَلَة وبطَلات، من قبل أَنَّ مذكره لا يُجمع على فِعَال فيُكسر هو عليه، ولا أَفْعَال لأنَّه ليس مما يكسر عليه فَعَلَة، كما لا يُجمع مؤنث فعل على أفعل"(٧). وجمع (فِعْلَة) و(فَعْلَة) على (أَفْعَال) في موضع أخر، إذ قال: "وقد قالوا: مَيت وأَمْوَات، فشبهوه بذلك. ويقولون للمؤنث أيضاً أَمْوَات، فيوافق المذكر كما وافقه في بعض ما مضى. وستراه أيضاً موافقاً له، كأنَّه كسر مَيت. ومثل ذلك: امرأة حَيَّة وأَحْيَاء، ونِضْوَة وأَنضَاء، ونِقْضَة وأَنْقَاض؛ كأنَّك كسرت نِقْضَاً؛ لأنَّك إذا كسرت فكأنَّ الحرف لا هاء فيه))(٨)، وهذا يؤيد مذهب ابن سيده إذ جمع هَضمَة على أَهْضَام وكأَنَّهم حذفوا منه الهاء فعاملوه معاملة المذكر.

---

(١) شرح المفصل: ١٦/٥، وينظر: أوضح المسالك: ٣١٠-٣١١، وشرح ابن عقيل: ١١٧/٤.

(٢) ارتشاف الضرب: ٤١٣/١، وينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ١٣٨١/٣.

(٣) شرح ابن عقيل: ٤٠٣/٣.

(٤) العين: ٤١٠/٣، وينظر: مجمل اللغة: ٩٠٦/١.

(٥) ينظر: شمس العلوم: ٦٩٤٣/١٠.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥٧٨/٣، والأصول في النحو: ٤٤٠/٢-٤٤١.

(٧) الكتاب: ٦٢٨/٣-٦٢٩.

(٨) المصدر نفسه: ٦٤٢/٣.

وذهب آخرون إلى أنَّ مجيء (أَفْعَال) تأتي جمعاً لفَعْلَة وفِعْلَة على اعتبار أَنَّه غير ثلاثي وعدّه نادراً، قال السيوطي: "أَفْعَال ويطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أَفْعَل وهو فَعْل المعتل العين كسَيْف وأَسْيَاف وثَوْب وأَثْوَاب وغير وزن فَعْل من أَوزانه كحِزْب وأَحْزَاب وصَلب وأَصْلَاب وجَمَل وأَجْمَال ووُعِل وأَوْعَال وعَضُد وأَعْضَاد وعُنُق وأَعْنَاق ورُطَب وأَرْطَاب وإبل وآبال وضِلع وأَضْلَاع، وأمَّا فَعْل المطرد فيه أَفْعُل فلا يأتي فيه أَفْعَال إلَّا نادراً كفَرخ وأَفْرَاخ ... وكذا غير الثلاثي كشَرِيف وأَشرَاف وجَبَان وأَجبَان وجُثَّة وأَجْثَاث وهَضْمَة وأَهْضَام ونِضْوَة وأَنضَاء"(١).

وردت في المعاجم مجيء (أَهْضَام) جمعاً لـ (هَضمَة)، وأشار بعضهم إلى مجيء (أَفْعَال) جمعاً لفَعْلَة وإنْ كان نادراً؛ إلَّا أَنَّه وارد وعدّه من النادر أولى من حمله على التوهُّم، وهو الراجح.

المطلب الثاني: توهُّم طرح الحرف الزائد في المشتقات:

توهَّموا طرح الحرف الزائد في بعض المشتقات؛ لأنَّهم لم يجدوا لها وجهاً سوى التوهُّم، وقد ذكر ابن سيده مسائل صرفية عدة من المشتقات حملها على التوهُّم.

ذَهِيْب:

قال ابن سيده: "وشيء ذَهِيْبٌ: مُذْهَبٌ، أراه على توهُّم حذف الزيادة. قال حميد بن ثور(٢):

مُوَشَّحَةُ الأقرابِ أمَّا سَراتُها فَمُلْسٌ وأَمَّا جِلْدُهَا فَذَهِيْبُ

وذَهِبَ الرجل ذَهَبا فهو ذَهِبٌ"(٣).

ذَهِيب على وزن (فَعِيل) بمعنى (مُذْهَب)، وتعني الشيء المطلي بالذهب، يُقال: أَذْهَبَه كَذَهَّبَهُ، أي: طلاه به، فهو مُذْهَبٌ وذَهِيبٌ ومُذَهَّبٌ(٤).

---

(١) همع الهوامع: ٣٤٩/٣، وينظر: شذا العرف في فن الصرف: ٨٦/١-٨٧.

(٢) ديوانه: ٢٤٠.

(٣) المحكم: ٢٩٦/٤، وينظر: لسان العرب: ٣٩٥/١، وتاج العروس: ٤٥٢/٢-٤٥٣.

(٤) ينظر: العين: ٤٠/٤-٤١، وجمهرة اللغة: ٣٠٧/١، وتهذيب اللغة: ١٤٣/٦، والصحاح: ١٢٩/١، ومجمل اللغة: ٣٦١/١، وشمس العلوم: ٢٣٠٥/٤.

والذال والهاء والباء عند ابن فارس: "أصيل يدل على حسن ونضارة ... وكلُّ شيء مُمَوَّهٍ بِذَهَبٍ فهو مُذْهَب "[١]. و (مُذْهَب) اسم مَفْعُول جاء على القياس مشتق من الفعل (أَذْهَب)، يقال: "وأَذْهَبَهُ: أي طَلَاهُ بالذَّهَبِ فهو مُذْهَبٌ"[٢].

أمَّا (ذَهِيْب) فصفة مشبهة على وزن (فَعِيل) وقياس الصفة المشبهة إذا كانت على هذا الوزن أنْ تكون مشتقة من فعل ثلاثي ودال على صفة ثابتة[٣]. إذ أنَّ ما كان ثلاثياً على وزن (فَعُل) بضم العين فإنَّ الصفة المشبهة منها تكون على وزن (فَعِيل) نحو:(شَرُفَ) (شَرِيف)، و(نَبُل) (نَبِيل)، وقد تأتي على أوزان أخرى.

وأنكر الأثري وجود التوهُّم في هذا وغيره من المشتقات إذ يرى أنَّ حمل (ذَهِيْب) على توهُّم حذف الحرف الزائد ليس بصواب؛ لأنَّها مبنية على أصول ثلاثية، هي فروع منها، ولا يمكن أن تكون فروع من غير أصول، قال: "والحق أنَّ هذه المشتقات التي جاءت على (فَعِيل) أو (مَفْعُول)، وظنَّ أبو منصور وابن سيده وأبو حاتم وآخرون غيرهم ولم يسمعوها هم، وثبتت عن قبيل من العرب تعتز العربية بفصاحتهم، وتتناقل الناس شعرائهم، ويحتجُ أهل اللغة بكلامهم، وهؤلاء هم (بنو عامر)، وهم قوم حميد بن ثور، ولبيد بن ربيعة، صاحبي البيتين اللذين أسلفتهما، فلا جرم أَنَّهما – ومثلهما غيرهما لم يذكرهم – إنَّما تكلموا بلغة قومهم، ولم يتوهَّمُوا في شيءٍ مما بنوه عليها من كلام... وبنو عامر يقولون: ذَهَبه فهو ذهِيب، ونَبَته فهو مَنْبُوت، [٤]وأَبْرَزَه فهو مَبْرُوز إلخ، وغيرهم يقولون: "أَذْهَبه وذَهَبه فهو مَذَاهب و مُذْهَب، وأَنْبَته فهو مُنْبَت، وأَبْرَزَه فهو مُبْرَز إلخ، على أَنَّه ربما وافق (بنو عامر) غيرهم أيضاً فقالوا: أَذْهَبه فهو مُذْهَب، كما قالوا: ذَهَبه فهو ذهِيب "[٥].

والراجح ما ذهب إليه ابن سيده من حمل (ذهِيْب) على توهُّم حذف الحرف الزائد من الفعل (أَذْهَب)، وذلك لأنَّ أصحاب المعاجم قبل ابن سيده ذكروا (أَذْهَب) بمعنى الشيء المطلي بالذَّهَب واشتقوا منه (مُذْهَب) ، ولم يذكروا (ذَهَب) الثلاثي بنفس المعنى فلو كانت مسموعة لذكره أحدهم، فضلاً عن أنَّ القياس الصرفي في (مُذْهَب) أنَّه مشتق من غير الثلاثي أي من (أَذْهَب)، من فعل ثلاثي لا يدل على ما يدل عليه غير الثلاثي الذي أُشتق منه (مُذْهَب).

---

(١) مقاييس اللغة: ٣٦٢/٢.

(٢) شمس العلوم: ٢٣٠٧/٤، وينظر: لسان العرب: ٣٩٤/١.

(٣) ينظر: التطبيق الصرفي: ٨١.

(٤) ينظر: النحو الوافي: ٢٨٧/٣.

(٥) مزاعم بناء اللغة على التوهم: ٥.

مَعْرُوق:

قال ابن سيده: "ورجل مُعْرِق في الحسب والكرم واللؤم. وقد عَرَّق فيه أعمامه وأخواله، وأعرقوا. وأعرَقَ فيه أعراقُ العبيد والإماء: إذا خالطه ذلك، وتخلق بأخلاقهم، وعَرَّق فيه اللئام. ويجوز في الشعر: إنَّه لمَعْرُوقٌ له في الكرم، على توهُّم حذف الزائد"(١).

يُصاغ اسم المَفْعُول من الفعل الثلاثي وغيره، فمن الثلاثي يُصاغ على وزن (مَفْعُول)، قال ابن عقيل: "إذا أريد بناء اسم المَفْعُول من الفعل الثُّلاثي جيء به على زنة مَفْعُول قياساً مطرداً نحو قَصَدته فهو مَقْصُود"(٢). أَمَّا صياغته من غير الثُّلاثي، فقد قال: "فإنْ أردت بناء اسم المَفْعُول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف أتيت به على وزن اسم الفاعل ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُضَارَب ومُقَاتَل ومُنتَظَر"(٣)، عليه فإنَّ القياس من (أَعْرَقَ) (مُعْرَق)، قال الأزهري: "والعرب تقول: إنَّ فلاناً لمُعْرَق له في الكرم، وفي اللؤم أيضاً. ويُقال أعْرَق في أعمامه وأخواله وعَرَّقُوا فيه))(٤). فمُعْرَق اسم مفعول من (أَعْرَقَ يُعْرِق إِعْرَاقاً)، والمفعول للمتعدي(٥).

وأجازوا في الشعر مجيء (مَعرُوق) من الفعل المزيد على توهُّم حذف الزائد، قال الخليل: "إنَّه لمُعْرَّق له في الحسب والكرم، وفي اللؤم والقرم. ويجوز في الشعر إنَّه لمَعْرُوقٌ "(٦). وذهب النووي أيضاً إلى أنَّه: "يجوز في الشعر أنَّه لمَعْرُوقٌ له في الكرم على توهُّم حذف الزائد، وتداركه أَعْرَاق خير وأَعرَاق شر"(٧). أمَّا ابن دريد فقد قال في باب (ما جاء من فَعِيل على مُفْعِل): "رجل مُعْرِق في الكرم والنسب وعَرِيق، أي له آباء كرام "(٨). ويتبين ممَّا سبق أنَّ قولهم: (فلان مُعْرَق له في الكرم) أي أنَّ له أصل وقدم فيه، أمَّا من ناحية الوزن فمنهم من جاء به على وزن (مُفَعَّل) فقال (مُعْرَق) كالخليل والحرف الزائد عنده تضعيف العين، وقد أجاز قولهم (مَعْرُوق) في الشعر، وبعضهم قال (مُعْرِق) على وزن (مُفَعِل) كابن دريد وابن

---

(١) المحكم: ١٨٩/١، وينظر: لسان العرب: ٢٤٢/١٠، وتاج العروس: ١٥٠/٢٦.

(٢) شرح ابن عقيل: ١٣٧/٣-١٣٨.

(٣) المصدر نفسه: ١٣٧/٣، وينظر: شرح الأشموني: ٢٤٣/٢.

(٤) تهذيب اللغة: ١٥١/١، وينظر: الصحاح: ١٥٢٤/٤.

(٥) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٤٨٧/٢.

(٦) العين: ١٥٣/١.

(٧) تهذيب الأسماء واللغات: ١٦/٤.

(٨) جمهرة اللغة: ١٢٤٩/٣، وينظر: مقاييس اللغة: ٢٨٦/٤، وشمس العلوم: ٤٤٩٨/٧.

فارس، وقال آخرون (مُعْرَق) على وزن (مُفْعَل) كالأزهري والجوهري، والقياس صرفياً أنْ يُقال (مُعْرَق) على وزن (مُفْعَل) من (أَفْعَل)؛ لأنَّ أصل فعله غير ثلاثي.

أمَّا ما جاء من غير الثلاثي على وزن (مَفْعُول) فهو ليس من كلام العرب عند ابن خالويه حيث ذكر أنَّه ليس في كلام العرب (أَفْعَلته) فهو (مَفْعُول) إلا أَجنَّه) فهو (مَجْنُون)، و(أَزْكَمه) فهو (مَزكُوم)، و(أَحْزَنته) فهو (مَحْزُون)، و(أَحْبَبته) فهو (مَحْبُوب) وقيل (مُحَب). وذهب السيوطي أيضاً إلى أنَّه لم يأت أَفْعَله فهو مَفْعُول إلَّا (أَجنَّه – مَجْنُون) و(أَزْكَمه – مَزْكُوم) و(أَحْزَنه – مَحْزُون) و(أَحَبُه – مَحْبُوب)[١]، وذكر السيوطي في موضع آخر أنَّ أبا عبيد أشار في غريبه إلى أنَّ هذه الألفاظ جاءت على هذا الوزن لأنَّهم يقولون في هذا كله (فُعِل) بغير ألف ثم بنوا عليه اسم المفعول وإلَّا فلا وجه له[٢].

وعدَّه الفيومي ممَّا جاء، على غير القياس، قائلاً: "وأَزْكَمه اللهُ بالألف فزُكِمَ بالبناء للمَفْعُول على غير قياس فهو مَزْكُوم"[٣]، وعلى الشذوذ في موضع آخر، إذ قال: "وشذّ من أسماء المَفْعُولِينَ ألفاظ نحو أَجَنَّه اللهُ فهو مَجْنُون وأَحَمَّه فهو مَحْمُوم وأَزْكَمه فهو مَزْكُوم وأَسَلَّه فهو مَسْلُول"[٤]، وهذا يعني أنَّ مثل هذه الألفاظ بنيت من (فُعِل) بغير همزة التعدية، ثم بُني منه (مَفْعُول) على هذا الفعل واستخدم في المزيد[٥].

وقد استقصى محمد بهجة الأثري ما أورده العلماء من ألفاظ جاءت على وزن (مَفْعُول) من (أَفْعَلته) ومنها (أَبْرَزَه) فهو (مَبْرُوز)، و(أَحْزَنه) فهو (مَحزُون) وغيرها، وتتبع هذه المواضع في كتب اللغة والمعاجم، وأثبت استخدام الفعل غير الثلاثي في هذه الألفاظ ومجيء اسم المفعول منها على (مُفْعَل) قياسا، وكذلك استخدام الفعل الثلاثي منها، وبناء اسم المفعول منها على وزن (مَفْعُول)، وبسبب وجود البناء القياسي نفى الأثري سمة الشذوذ عن هذه الألفاظ[٦].

وبناءً على ما جاء فإنَّ الراجح هو ما ذهب إليه ابن سيده من أنَّ قولهم (مَعْرُوق) محمول على التوهُّم؛ لأنّ القياس صرفياً أنْ يقولوا (مُعْرَق) على وزن (مُفَعَل)، وهذا ما ذهب إليه أغلب العلماء ممَّن سبقوا ابن سيده، كما أَنَّنا لو نظرنا إلى تلك الألفاظ على أنَّها اسم

(١) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٨٦/٢.
(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٧/٢.
(٣) المصباح المنير: ٣٥٤/١.
(٤) المصدر نفسه: ٦٨٩/٢.
(٥) ينظر: المصدر نفسه: ٦٩٢/٢.
(٦) ينظر: تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ: ٧٤١-٧٥٤.

مَفْعُول على وزن (مَفْعُول) مشتقة من غير الثلاثي فقد عدّها العلماء على غير القياس أو الشذوذ وهو أيضاً مما يدلّ على التوهُّم.

قَانعَة:

قال ابن سيده: "والمُقَنَّع: المُغطى رأسه. وقول لبيد[١]:

فِي كُلِّ يَومٍ هَامتِي مُقَزَّعَهْ قَانعَةُ ولَمْ تَكُنْ مُقَنَّعَه

يجوز أنْ يكون من هذا، ومن الذي قبله. وقوله قَانعَةُ: يجوز أنْ يكون على توهُّم طرح الزائد، حتى كأنَّه قد قيل قَنَعْت، ويجوز أنْ يكون على النسب: أي ذات قِنَاع، والحق فيها الهاء لتمكين التأنيث"[٢].

يُصاغ اسم الفَاعِل من الفعل المعلوم الثلاثي على وزن (فَاعِل)، على أنْ يكون الفعل متصرفاً، قال ابن الحاجب: "وصيغته من الثلاثي المجرد على فَاعِل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع، بميم مضمومة، وكسر ما قبل الآخر "[٣]؛ إلَّا أنَّه سُمع مجيء اسم الفاعل من (أَفْعَل) على (فَاعِل)، فلم يخضع لواقع القياس، ومنه قولهم:(بَاقِلُ) من (أَبْقل الرَمث) ولم يقولوا (مُبْقِل) و(وَارِسُ) من (أَوْرَسَ) و(عَاشِب) من (أَعْشَبَ) وهو (مُعْشِب) و(مَاجل) من (أَمْحَلَ) وهو (مُمْحِل) و(غَاضٍ) من (أَغْضَى) وهو (مُغْضٍ) بمعنى (أَظْلَمَ) و(قَانِعٌ) من (أَقْنَعَ) وهو (مُقْنِع)[٤].

وقال سيبويه: "قالوا: قَنِعَ يَقْنَعُ قَنَاعَة وقالوا قَانِعُ قياساً على زَهِد يَزْهَد زَهَادة فهو زَاهِد"[٥]، اشتق (قَانِعُ) من (قَنِعَ)، و(القَانِع) هنا بمنعى الراضي وليس بمعنى الذي رفع رأسه[٦]. وأشار ابن السكيت إلى أنَّ (أَقْنَعَ) بمنعى (رَفَعَ)، قال: "ويُقال: قد أَقْنَعَ رأسه، إذا رفعهُ قال الله جلّ ثناؤه: **{مُهطِعِينَ مُقنِعي رُءُوسهِم}** [سورة إبراهيم: ٤٣]"[٧].

وفي السياق نفسه قال ابن فارس: "قَنَعَ القاف والنون والعين أصلان صحيحان، أحدهما يدلُ على الإقبال على الشيء، ثم تختلف معانيه مع اتفاق القياس؛ والآخر يدل على استدارة

---

(١) ديوانه: ٩٢-٩٣.

(٢) المحكم: ٢٩٩/١، وينظر: لسان العرب: ٣٠١/٨، وتاج العروس: ١٠٠/٢٢.

(٣) شرح الرضي على الكافية: ٤١٣/٣.

(٤) ينظر: إصلاح المنطق: ١٩٨/١، والخصائص: ٢٧/٣.

(٥) الكتاب: ١٦/٤، وينظر: الأصول في النحو: ٩٢/٣.

(٦) ينظر: الصحاح: ١٢٧٣/٣.

(٧) إصلاح المنطق: ١٧٣/١، وينظر: تهذيب اللغة: ١٧١/١-١٧٢.

في شيء ... وممَّا شَذّ عن هذا الأصل الإقْنَاعُ: ارْتِفَاع الشيء ليس فيه تصوُّب. وقد يُمكِن أنْ يُجعَل أصلاً ثالثاً، ويُحتجُ فيه بقوله تعالى: **{مُهطِعِينَ مُقنِعِي رُءُوسِهِم}** [سورة إبراهيم: ٣٤]. أهل التفسير: رافعي رُؤُوسهم"(١). وردَّ أبو حيان الأندلسي هذه المسألة إلى باب الاستغناء، فكأنَّ العرب قد استغنت عن (مُفَعِل) بـ (فَاعِلة) ونحوه، وقالوا: أيْفَع الغلام فهو يَافِع، وأَورَس الرمث فهو وَارِس(٢).

أَمَّا (قَانِع) من (أَقْنَعَ) فقد عُدّ من الشاذ؛ لأنَّ القياس أنْ يُشتق على وزن (مُفَعِل)، وإلى هذا الرأي ذهب السيوطي حيث ذكر أنَّ قولهم (أَوْرَس الشَّجر) إذا اصفرّ فهو (وَارِس) ولا يقولون (مُورِس) وهو من الشواذ(٣)، وقال: "لم يجئ أَفْعَل فهو فَاعِل إلَّا ما قال الأصمعي: أَبْقَلَ الموضع فهو بَاقِل من نبات البَقْل، وأَوْرَس الشَّجر فهو وَارِس إذا أَوْرَق ولم يعرف غيرها. وزاد الكسائي: أَيْفَع الغلام فهو يَافِع. وفي الصحاح: بلد عَاشِب ولا يُقال في ماضيه إلَّا أَعْشَبَت الأَرض. وفيه: أَقْرَب القوم إذا كانت إبلهم قَوَارِب فهُم قَارِبُون، ولا يُقال مُقْرِبُون. قال أبو عبيد: وهذا الحرف شاذ. وفي أمالي القالي: القارب: الطالب للماء: يُقال: قربت للإبل وأقرَبها أهلها قال الأصمعي: فهمُ قَارِبُون، ولا يُقال مُقْرِبُون وهذا الحرف شاذ، وقال القالي: إنَّما قالوا: قَارِبُون لأنَّهم أرادوا: ذو قرب وأصحاب قرب، ولم يبنوه على أَقْرَب"(٤). وسبقهم إلى هذا الرأي ابن خالويه في قوله: "أسمت الماشية في المرعى فهي سائمة، ولم يقولوا: مسامة، وهذا نادر ... فهو دَاخِل"(٥).

وعدّ الجوهري ما جاء على وزن (فَاعِل) من (أَفْعَل) نادراً، فقولهم: (وَارِس) بدل (مَوْرِس) من النوادر(٦)، بينما حملها ابن منظور على حذف الزوائد، قال: "قال كراع: ونظيره أَبْقَل الموضع وهو بَاقِل كَثُر بَقْلُه، وأَوْرَق النبت وهو وَارِقُ طلع ورقه، وأَوْرَس وهو وَارِسٌ كذلك ... ونظير هذا، أعني مجيء اسم الفَاعِل على حذف الزوائد، مجيء اسم المَفْعُول على حذفها أيضاً نحو أحَبَّه فهو مَحْبُوب"(٧).

---

(١) مقاييس اللغة: ٥/٣٢-٣٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١٠/٣٠١.

(٣) ينظر: المزهر في علوم العربية وأنواعها: ١/١٨٣، و٢/٨٦.

(٤) المزهر في علوم العربية وأنواعها: ٢/٨٠، وينظر: أمالي القالي: ٢/٢٤٣.

(٥) ليس في كلام العرب: ١٢٥.

(٦) ينظر: الصحاح: ٣/٩٨٨، و٤/١٦٣٦.

(٧) ينظر: لسان العرب: ٨/٤١٥.

وبالاطلاع على كتب اللغة نجد أنَّ بعض العلماء حمل مجيء اسم الفَاعِل من غير الثلاثي على وزن فَاعِل) على الشَّاذ أو النَّادر أو على التوهُّم بحذف الزائد، وقد يُحمل على النسب أي: ذات قناع، قال سيبويه:" وأمَّا ما يكون ذا شيء، وليس بصيغة يُعالجها فإنَّه ممَّا يكون فَاعِلاً وذلك قولك لذي الدَّرْع دَارِع ولذي النَّبل نَابِل ولذي النَّشاب نَاشِب، ولذي التَّمر تَامِر، ولذي اللبن لَبِن"(١).

والفرق بين صيغة فَاعِل التي تدلّ على النسب، وتلك التي تدلّ على اسم الفَاعِل، أَنَّ التي للنسب لا فِعل لها، إنَّما هي اسم صِيغ لذي الشيء فأنت لا تقول دَرَع يَدْرع، ولا لَبِن يَلْبِن(٢).

وقال عبده الراجحي أنَّ للنسب في اللغة العربية صيغاً أُخرى غير الياء المشدّدة، ومن هذه الصيغ صيغة (فَاعِل) للدلالة على صاحب شيء نحو (تَامِر) صاحب تَمْر، و(طَاعِم) أو (طَعِم) صاحب طَعَام، و(لَابِن) أو (لَبِن) صاحب لَبَن(٣). وأشار طارق النَّجار إلى أنَّ من صِيغ النسب السماعية صيغة (فَاعِل) ذاكراً (قَانِعَة) من ضمن الأمثلة على تلك الصيغ(٤).

ونخلص إلى القول أنَّ ما جاء على (فَاعِل) من (أَفْعَل) إنَّما يُحمل على معنى النسب، وصيرورته الذي اختص به صيغة (فَاعِل).

(١) الكتاب: ٣/٣٨١.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦/١٤.

(٣) ينظر: التطبيق الصرفي: ١٥١.

(٤) ينظر: المنسوبات السماعية: ١٣٩-١٤٠.

الخاتمة

١.كشف البحث عن أنَّ التوهُّم من خطرات القلب، وهو مصطلح يدل على معانٍ عدة ومنها الغلط والإغفال، والتوهُّم هو التخيل والافتراض.

٢.استخدم العلماء مصطلح التوهُّم قديماً وهذا ما نجده في كتبهم من خلال توجيههم للمسائل التي كانت بعيدة عن ما جرى عليه قواعد العربية، وبالرغم من هذا فإنَّنا لا نجد للتوهُّم تعريفاً دقيقاً في كتبهم.

٣.اختلف العلماء ولا سيما المحدثين في تحديد مفهوم التوهُّم ودلالته، فمنهم من يرى أنَّه أقرب إلى اليقين منه إلى الشك، ومنهم من يرى أنَّه قائم على التخيل أو الظن، وهذه الدلالات وإنْ تعددت فإنَّها تتساوق مع دلالات التوهُّم لغةً.

٤.إنَّ التوهُّم يعني عملاً متوهَّماً أحدثه عامل غير موجود لكنَّهم افترضوا وجوده لسبب ما وبذلك فسروا به ما حملوه من مسائل على التوهُّم.

٥.لم نجد عند القدماء إشارة إلى الأسباب التي أدت إلى وقوع ظاهرة التوهُّم في اللغة العربية، إلَّا أنَّه من خلال رصد مسائل التوهُّم عند ابن سيده في معجميه تمكنا من الوقوف على بعض أسباب التوهُّم والتي من أبرزها افتراض وجود كلمة غير مستعملة وإشباع الحركة وتشبيه صيغة بأخرى لعلة ما واختلاف الروايات الشعرية.

٦.يعد توهُّم طرح الحرف الزائد من أهم أنواع التوهُّم وقوعاً في معجمي المخصص والمحكم والمحيط الأعظم والذي أشار إليه ابن سيده ووجّه عليه مسائل صرفية عدّة ولا سيما توهُّم طرح هاء التأنيث.

٧.تنوعت مسائل توهُّم طرح الحرف الزائد بين جمع التكسير والمشتقات، وكان لجمع التكسير النصيب الأكبر من هذه المسائل.

٨.لم يكن ابن سيده صائباً في جميع المسائل التي حملها على توهُّم طرح الحرف الزائد، فبعض هذه المسائل لها تأويل وتوجيه آخر في اللغة العربية بعيد عن التوهُّم ممّا أدى إلى نفي القول بالتوهُّم الذي ذهب إليه ابن سيده، في حين أنَّ هناك مسائل لا مناص لها إلَّا إلى التوهُّم.

ثبت المصادر

أولاً: الكتب

- أدب الكتاب أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، د. ط، د. ت.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط ١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- إشباع الحركات في العربية بين الممارسة والتعليل، أفنان عبد الفتاح النجار، الأهلية للنشر والتوزيع الأردن – عمان، ط ١، ٢٠٠٨م.
- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د. ط، د .ت.
- الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان القالي (ت٣٥٦هـ)، وضعها ورتبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٤٤هـ- ١٩٢٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د. ط، ١٤٢٠هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د. ط، د .ت.

- تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التأويل النحوي في القرآن الكريم، عبد الفتاح الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، د.ط، د.ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: أ.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، د. ط، د .ت.
- التصريف الملوكي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. ديزره سقال، دار الفكر العربي، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- التطبيق الصرفي، د. عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، د. ط، د .ت.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، لبنان ـ بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- التكملة، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، نشره وصححه وعلق عليه: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، الكتب العلمية، لبنان – بيروت، د. ط، د .ت.
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- التوهم عند النحاة، عبدالله جاد الكريم، مكتبة الآداب، مصر – القاهرة، د. ط، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، ط٢٨، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، وعبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق / بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، د.ت.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ)، دار الحديث، القاهرة، د. ط، د .ت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ط، د .ت.
- ديوان الأعشى الكبير، شرح وتحقيق: د. محمد حسين، مكتبة الأدب، د. ط، ٢٠١٢م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، جمع وتحقيق: د. محمد شفيق البيطار، دار الكتب الوطنية، الإمارات العربية المتحدة – أبو ظبي، ط١، ٢٠١٠م.
- ديوان ذي الرُّمة، قدم له وشرحه، أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، شرحه وقدم له: أ. علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لَبِيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشارع معدود من الصحابة (ت٤١هـ)، تحقيق: حمدو طماس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٤٠٠هـ.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، د. ط، د .ت.
- شرح ابن عقيل علي ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ودار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، د. ط، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشّمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الاستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ١٠٩٣هـ، محمد بن الحسن الرضى الإستراباذي، نجم الدين (ت٦٨٦هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، د. ط، د .ت.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة، ط١، د. ت.
- شرح المفصل، ابن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: حسين بن عبدالله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، و د. يوسف محمد عبدالله، دار الفكر المعاصر، لبنان – بيروت، ودار الفكر، سوريا – دمشق، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القريشي الصاغاني الحنفي (ت٦٥٠هـ)، د. ط، د .ت.
- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار، مكتبة الهلال، د. ط، د. ت.
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر – القاهرة، د. ط، د. ت.
- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان – بيروت، ط٨، ١٤٢٦-٢٠٠٥م.

- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، د. ت.
- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- ليس في كلام العرب، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تصحيح وضبط وشرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، مصر، ط١، ١٣٢٧هـ.
- مجمل اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرزاي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، د. ط، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- مجموع اشعار العرب، وهو مشتمل علي ديوان رؤبة بن العجاج، تصحيح وترتيب: وليم بن الورد، مكتبة المثنى، ومكتب بغداد، د. ط، ١٩٦٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (٣٩٢هـ)، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد بن العباس، أبو القاسم الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عبّاد (ت٣٨٥هـ)، د. ط، د. ت.
- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د. ط، د. ت.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشيلي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، د. ت.

- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شيلي، عالم الكتب، بيروت،، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القراءات، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ)، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود المملكة، العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن الحسين الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق: أحمد مختار عمر، وإبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، د. ط، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، دار الدعوة، د. ط، د. ت.
- المفاهيم والألفاظ في الفلسفة، يوسف الصديق، ط٢، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د. ط، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ط، د. ت.
- المنسوبات السماعية، طارق النجار، جامعة عين شمس، القاهرة، د. ط، د. ت.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، دار التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.
- النحو الوافي، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، د. ت.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن - الزرقاء، ط٣، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- نظرات في جموع التكسير، مجيد خير الله الزاملي، دار الكتب العلمية، د. ط، ٢٠١٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ط، د. ت.

ثانياً: البحوث والمقالات

- تحرير المشتقات من مزاعم الشذوذ، محمد بهجة الأثري، مقالة، مجلة مجمع اللغة العربية، سوريا – دمشق، العدد: ٤٩/ ٣، ٤، السنة: ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
- التوهم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي قديماً وحديثاً، محمد عبدو فلفل، بحث، مجلة مجمع اللغة العربية، الأردن، العدد: ٥٩،السنة: ٢٤، ١٤٣١هـ-٢٠٠٠م.
- شعر ساعدة بن جؤيَّة الهذليّ (دراسة وتحقيق)، ميساء قتلان، إشراف: حسين جمعة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- الشواهد على توهم أصالة الحروف، مقالة، مجمع اللغة العربية، القاهرة، العدد: ١، ٧، ٩، د.ت.
- ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والتصريفية، السيد رزق الطويل، بحث، جامعة أم القرى، مجلة معهد اللغة العربية، السعودية، العدد: ١، السنة: ١٤٠٣هـ-١٩٨٢م.
- قول على قول في التوهم في النحو العربي، محمد أحمد رشوان، بحث، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد: ١٤، السنة: ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- مزاعم بناء اللغة على التوهم، محمد بهجة الأثري، مقالة، مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، ١٩٧٦م.
- مشكلات القياس في اللغة العربية عبد الصبور شاهين، مقالة، عالم الفكر الكويتية، المجلد: ١، العدد: ٣، ١٩٧٠م.